## محضر الجلسة رقم 311

**التاريخ:** الثلاثاء 7 جمادى الآخرة 1448هـ (17 نوفمبر 2026م).
**الرئاسة:** المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
**التوقيت:** ثلاث ساعات وثماني دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد زوال.
**جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.**

---

**المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**
**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

أعلن عن افتتاح الجلسة.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**
**السيد الوزير المحترم،**
**السيدات المستشارات المحترمات،**
**السادة المستشارون المحترمون،**

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد محمد رضى الحميني:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**
**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيد الوزير المحترم،**
**السيدة الوزيرة المحترمة،**
**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أحال مجلس النواب على المجلس مشروع قانون المالية رقم 60.26 للسنة المالية 2027.

واطلع مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد يوم الإثنين 16 نونبر 2026 على **استقالة المستشارة السيدة سعيدة بلخير** من العضوية بمجلس المستشارين، وقد قرر المكتب الإعلان عن هذه الاستقالة في هذه الجلسة العامة ثم إحالتها إلى المحكمة الدستورية، وفقا لأحكام المادة 10 من النظام الداخلي للمجلس.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 10 نونبر 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 449 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 124 سؤالا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 17 نونبر 2026 تقدم بها المستشار خالد السطي، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لوزارة التجهيز والماء والغابات حول "البنية الطرقية" والتي تجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال مجموعة العدالة الاجتماعية، وموضوعه "تقليص الفوارق المجالية المتعلقة بالبنية التحتية الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد بن فقيه:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**

في البداية بغيت نهنئكم على الثقة المولوية الغالية على رأس هذا القطاع، وللتأكيد بغيت نتناول معكم اليوم هاذ القضية ديال الصيانة ديال الطرق والتأهيل ديالها، ولكن قبل ذلك خليني بغيت نرجع معكم شوية، السيد الوزير، لهذيك الطريق اللي ديما تتذاكرو عليها أنا وإياك اللي هي ديال 1016، والحمد لله اليوم راه الرقم ديالها تبدل بعدا ولات 1019، هذا راه إنجاز في حد ذاته.

وفي نفس الوقت، بغيت ننوه بواحد الطريق اللي في تزنيت اللي تتربط ما بين شاطئ أكلو، اللي منذ عقود من الزمان هاذ الطريق عرفت واحد التهيئة نموذجية ما يمكن إلا أننا ننوه بها ونشيدو بها بشكل يعني بصوت عالي ومرتفع، احنا ملي تيدار، أي حاجة دارت فبلادنا راه تتفرحنا فين ما كانت، ولكن غادي نرجع معاك إلى الطريق ديال 1019 السيد الوزير، وغنرجع معاك للسؤال اللي طرحت عليك نهار 2024/10/29.

**السيد الوزير،**

الطبل ديال وذنيا باقي فيه واحد جوج الكلمات، وغنقولهم لك، الكلمة الأولى قولت لي بأن الاتفاقية توقعت في تارودانت، والكلمة الثانية بأنه من غدا انتوما مستعدين.

أنا السؤال اللي باغي نطرح اليوم فهاذ المسألة هاذي تتعلق بالجدوى والمسؤولية ديال الاتفاقيات اللي تيدارو اليوم، أشنو هو الإطار اللي تيخدمهم؟ وأشنو هي المسؤولية ديال من؟

أنا تنتكلم على هاذ الطريق اليوم واللي هي طريق مصنفة اللي تتربط ما بين ماسة وأكلو، وكما قلت لكم، السيد الوزير، هاذي الطريق هي الملاذ الوحيد ملي تتسد الطريق الوطنية اللي غادية لتزنيت، وراه الطريق ديال تزنيت بلا ما نهضر عليها لأنه راك عارف المشاكل ديالها، السيد الوزير.

إذن اليوم شكون اللي مسؤول، إيلا هاذ الاتفاقية اليوم ما خرجاتش؟ واش مشكل دالفلوس قولوه لنا السيد الوزير؟ واش مشكل مع الجهة ديال سوس- ماسة؟ خصنا نهضرو بالصراحة وبالوضوح اليوم، اللي تيتحمل شي مسؤولية يتحملها، لأن هاذ البلاد مبنية.. الفصل 1 من الدستور مبني على المسؤولية والمحاسبة.

الله يجازيكم بخير بغيناكم، السيد الوزير، تعطيونا الحقيقة ديال هاذ الطريق، أشنو هو المشكل اللي فيها، لأنه راه الطريق هي الشريان ديال التنمية، هي الاستثمار، هي الربط، هي كولشي، اليوم ملي ما تتكون الطريق ما كاينش النقل المدرسي ما تيكونش، ملي ما تتكونش الطريق ما تيكونش النقل ديال المسافرين، ما تيكونش نقل البضائع، بزاف ديال الأمور تتعطل.

لذلك، السيد الوزير، أرجوكم، جزاء ورجاء بغيناكم تعطيونا جواب واضح فيما يتعلق بهاذ الطريق.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثاني موضوعه "وضعية الطرق الإقليمية المصنفة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

**السيد الوزير المحترم،**

عن وضعية الطرق الإقليمية المصنفة، نسائلكم كذلك عن وضعية الطرق غير مصنفة بالعالم القروي، نسائلكم أيضا؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثالث موضوعه "وضعية الطرق غير المصنفة بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من نفس الفريق.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

نفس الموضوع.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالبنية الطرقية.

**السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء والغابات:**

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أنا أولا بغيت نشكركم على هاذ المواضيع اللي تفضلتو بها.

وفي الواقع الإشكالية ديال الطرق هي إشكالية مهمة جدا اللي تنتعطاو عليها بكيفية واضحة لأنها تدخل في إطار تقليص الفوارق..

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم، يمكن لكم تفضلوا إيلا بغيتوا للمنصة.

**السيد وزير التجهيز والماء والغابات:**

**إذن، بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

إذن في هاذ الإطار، أريد أن أؤكد بأن إشكالية الطرق وكذلك صيانة الطرق فهي تدخل في إطار صميم العمل الذي تقوم به الوزارة، ويمكن القول بأن تقليص الفوارق المجالية فهو بالطبع هو الاهتمام الأول الذي وضعناه في إطار هاذ البرنامج الحكومي لهذه الولاية، وخصوصا أن جلالة الملك تطرق بكل وضوح على ضرورة تجاوز إشكالية المغرب بسرعتين.

كما أنه كذلك تم وضع مخطط تنموي على الصعيد المحلي بكيفية مندمجة اللي بالطبع البعد ديال الطرق فهو حاضر فيه.

رغم ذلك، من الضروري أن أعطي بعض المعلومات حول ما تم تحقيقه في هذا المجال:

**أولا،** بالنسبة لتقليص الفوارق المجالية، كما تعلمون كان واحد البرنامج اللي انطلق في 2018، واللي انتهى في 2025 واللي كانت فيه 21.000 كيلومتر من الطرق القروية في إطار تقليص الفوارق واللي تم التعبئة ديال 36 مليار ديال الدرهم من أجل إنجازه.

**ثانيا،** أنه كذلك في إطار هاذ البعد ديال تقليص الفوارق المجالية، فكان هنالك كذلك العمل من أجل تحقيق العديد الآلاف من الطرق كذلك القروية اللي هي مصنفة، والإشكال اللي كان مطروح وهو أنه كانت عندنا إشكالية مرتبطة بالطرق غير المصنفة، خصوصا من حيث الصيانة.

ولذلك في 2024، أطلقنا واحد البرنامج ديال صيانة الطرق غير المصنفة ودخلنا 500 كيلومتر سنويا حتى بالنسبة للميزانية ديال هاذ سنة 2027،

واحنا نواصل هاذ العمل.

تدارت كذلك اتفاقيات مع بعض الجهات من أجل إدراج هاذ البعد، ولكن ما تم تحقيقه هو كاين واحد القانون جديد تنظيمي للجهة التي تمت المصادقة عليه هاذ السنة، وهاذ القانون التنظيمي للجهة أدخل من بين اختصاصات الجهات وهو العمل على صيانة الطرق القروية التي تجمع بين.. أو تربط بين الجماعات، وبالتالي فذلك سيمكننا مع الجهات مستقبلا من أجل تعاقدات من أجل توسيع عدد الطرق غير المصنفة التي سيتم إنجازها، لأن بحال اللي قلت 36 مليار ديال الدرهم تدارت وطبقات، وإيلا تبين بأنه إيلا ما كانش هاذ الصيانة فهي بحال إيلا كنا تنكبو الماء في الرملة، وبالتالي هذا غيعطي واحد الضمانة فهاذ المجال.

بالنسبة للطرق المصنفة، فالنسبة كذلك.. عندنا واحد نقول لكم واحد 47% ديال الميزانية ديال الوزارة تتمشي اللي متعلقة بالطرق تتمشي في الصيانة، إذن كاين واحد المجهود كبير اللي تيدار في هاذ الإطار.

واليوم كذلك درنا واحد الأمر، وهو درنا واحد البرنامج من أجل توسيع الطرق ديال 4 دالأمتار في بعض المناطق التي هي طرق وطنية في بعض الأحيان بحال الطريق الوطنية رقم 07 ما بين تحناوت وتارودانت، وكذلك طرق أخرى اللي دخلناها فهاذ الإطار.

وبغيت نضيف نقطة أخيرة وهو أنه النسبة ديال هاذ المستوى ديال حسن الطرق وصلنا إلى 67%، إذن هذا باقي إن شاء الله نزيدو نطوروه مستقبلا، 64% بالضبط.

بالنسبة للطريق اللي تكلم عليها السيد المستشار المحترم، بغيت نقول لكم بأن فهي مبرمجة، وغادي تنطلق إن شاء الله فـ 2027 بالنسبة للمنطقة ما بين أكلو وتيزنيت، ولكن اللي مهم وهو أننا بديناها بالنسبة لشتوكة آيت باها بالنسبة للمرحلة الأولى 40 مليون درهم، وغدار 40 مليون درهم إضافية إن شاء الله سنة 2027 باش إن شاء الله تكمل هاذ الطريق في أقرب وقت ممكن.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد بن فقيه:**

أولا تنشكرك السيد الوزير على هاذ الجواب.

كما قلت دابا الآن تتكلمو على أنه الطريق ما بين.. ديال اشتوكة يعني هذاك (Tranche) اللي كاين ديال اشتوكة راه تطلق في 40 مليون، وديال ما بين اشتوكة وأكلو غادي يتطلق في 2027، راه بقات لنا غير واحد 3 أشهر، ما نعاودش نرجع إن شاء الله.

عندي واحد المقطع طرقي كذلك بغيت نسول عليه، السيد الوزير، هو مقطع الطريق الإقليمية رقم 3503 الرابطة بين الطريق الوطنية رقم "9" الدار البيضاء- مراكش على مستوى جماعة "مشروع بن عبو" والطريق الإقليمية رقم 3632 على مستوى جماعة "أولاد فضيل".

"أولاد فريحة" هذا راه السؤال ديال الزميل اللي احدايا.

كانت موضوع أشغال صفقة لتعيين قبل أن تتوقف الأشغال بها نتيجة فسخ الصفقة.

بغينا غير نسولو السيد الوزير، على أنه المطالبة بالتسريع بالإفراج عن هاذيك الصفقة والاستئناف ديال الأشغال بالمقطع الطرقي المذكور.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

أنا غناخذ سؤال بسؤال، عندنا هنا الطرق المصنفة يعني أنا كنعتبر بأنه من المؤكد أن السيد الوزير أنه تم واحد المجهود معتبر، بل مجهود مهم لتطوير المنظومة الطرقية خلال الخمس سنوات الماضية، نظرا لما تشكله كآلية أساسية للربط المجالي، وكذلك لفك العزلة وتعزيز جهود التنمية المجالية ودعم الاستثمار وهلما جرا.

فالحكومة اليوم مطالبة كذلك بالاستمرار فهاذ التوجه هذا بوضع برنامج خاص لتأهيل وتوسيع الشبكة الطرقية الإقليمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر الشبكة الطرقية لقرية "با محمد" التي تربط إقليم تاونات بثلاثة أقاليم مجاورة، وهي وزان وسيدي قاسم ومولاي يعقوب.

لكن للأسف هاذ المحاور الطرقية السالفة الذكر واللي سبق لينا أثرنا معك مرارا السيد الوزير، ولعلي مثلا الطريق اللي كتربط تاونات بوزان كتعرف واحد التدهور كبير وتهالك في أجزاء كبيرة منها، الشيء اللي كيعيق حركة النقل والتنقل وكيهدد السلامة الطرقية.

فمن غير اللائق، أن يستمر هاذ الوضع المقلق الذي يحرم ساكنة قرية "با محمد" والأقاليم المجاورة من طرق تليق بمستوى انتظاراتهم، طرق بمواصفات حديثة كتساهم في الاستغلال الأمثل للمؤهلات السياحية والاقتصادية للإقليم ككل، وكتقطع مع مغرب السرعتين وكتقطع مع العدالة المجالية وكتقطع مع مجموعة من المداخل، اللي بغينا نقولو هنا اللي كتأطر السياسات العمومية ديالنا وخصوصا ديال وزارة التجهيز، لأن إيلا أحلنا هاذ الشي غير على

الجماعات الترابية فهي عاجزة تماما على أنها تقوم بهاذ العمل، ولذلك الدور ديال وزارة التجهيز كيبقى قائم.

لذلك، السيد الوزير، احنا اليوم كنطالبكم أن هاذ الطرق اللي كتعرف واحد الهشاشة، وبالتالي عليكم، السيد الوزير أن تعجلوا وأن تضاعفوا الجهود من أجل فك العزلة حتى تعرف هاذ الطرق واحد الانسيابية فالسير، لأنها كتعرف عدم انسيابية السير كغياب الصيانة وضعف المنشئات الفنية وغيرها من المظاهر اللي كتشكل عائق حقيقي بالنسبة لمستعمليها.

وعلى هذا الأساس كنستحضرو - كيف ما قلت - بأننا نفكرو فهاذ الناس، خصوصا أن البرنامج الحكومي ديالكم جا على أساس أن خصنا يكون عندنا (l'impact) يكون عندنا التأثير، لأن كان هناك واحد المجهود، ولكن من بين الأشياء التي تعيبنا أن هناك واحد المجموعة من السياسات العمومية اللي ماكانش عندها أثر وماكانش عندها (l'impact)، واليوم احنا كنعتبرو بأن سكان العالم القروي في أمس الحاجة إلى سياسات عمومية حقيقية ولعلها كتحفظ الكرامة ديالهم، ويكون عندها تأثير مباشر وعندها الوقع على الساكنة ولعلها هي البنية التحتية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

التعقيب مرة أخرى.

تفضلي السيدة المستشارة.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

الطرق غير المصنفة اليوم عندنا السيد الوزير غيسمع لينا.

**السيد الوزير المحترم،**

قبول الجواب ديالكم على هاذ السؤال ديال كيفاش غادي تتعاملو مع الطرق غير المصنفة كيسقط واحد الذريعة ديال عدم الاختصاص اللي قيل لنا بأنها كان قد دفعتم بها في مجلس النواب، وعلى حسب علمي بأن عدم الاختصاص، وما أظن أن هاذ الشي هذا، غير ما وصلنا، ولكن علاش؟ لأنه لا يمكن أن نفصله عن السياسات العمومية المرتبطة بالتجهيز.

فنحن كبرلمانيين من الواجب علينا نطرحو مختلف القضايا اللي تهم تدبير الشأن العام، وفي مقدمتها قضايا العالم القروي والمناطق الجبلية التي لا ينبغي أن تخرج عن دائرة الاهتمام والبرمجة الحكومية.

إذن، احنا إذا كنا كنستحضرو الحصيلة الإيجابية اللي تحققت خلال الخمس سنوات الماضية حول تطوير منظومة الشبكة الطرقية، فإننا نثير انتباهكم، السيد الوزير، إلى الوضعية المتدهورة للطرق غير المصنفة بالعديد من المناطق القروية والتي تلعب دورا مهما في ربط الدواوير فيما بينها، حيث تصلها بمختلف المراكز الحضرية والأسواق الأسبوعية والمؤسسات التعليمية والمراكز الصحية، وكنقولو ذوك الطرق الطويلة اللي فوق العشر كيلومترات و8 كيلومتر لأنها جد مكلفة، ولا يمكن للجماعات الترابية أنها تتكلف بها، لأنها اختصاص حصري للمجلس الإقليمي بشراكة مع المجالس، وإن كانت هناك جهات أخرى ستتولى.

ولكن اليوم احنا تنقولو احنا على أبواب فصل الشتاء، ما بغيناش تكرر لنا نفس المشاهد ديال السنة الماضية والمعاناة اليومية ديال الساكنة في المناطق القروية جراء هاذ التدهور المستمر للطرق غير المصنفة واللي تتحول مع أول تساقطات مطرية إلى مسالك وعرة ومقطوعة.

فلا يعقل، السيد الوزير، أن نظل نلقي بمسؤولية صيانة هاذ الطرق على عاتق الجماعات الترابية - كما قلت - اللي تنعرفو جميعا المحدودية ديال الامكانيات ديالها.

اليوم بما أنكم أعلنتم بأنكم حكومة سياسية، فإننا نريد ترجمة هذه الخطابات إلى سياسة واضحة ورؤية دقيقة لتنزيل برنامج وطني مندمج لتأهيل الطرق غير المصنفة بالعالم القروي، لأنه من غير المقبول أن تستمر هذه الفجوة ديال التباينات المجالية الصارخة، اللي خصنا نشوفوها اليوم على الأرض، وما تبقاش غير شعار وما تبقاش غير يعني تندفعو بها اليوم.

خصنا.. احنا في أمس الحاجة إلى تنزيل هذه البرامج ويكون هاذ الوقع نحسو به ونلمسوه، لأننا قد نخسر الحكومة، ولكن لا نريد أن نخسر الوطن، خصنا الوطن ديالنا والناس ديالنا يستافدو والسياسة ديالكم تكون عندها وقع مباشر، لأنها من شأنها أنها تخلي لنا الناس كلها الاستقرار وتخلي الناس مرتاحة، خصوصا في العالم القروي اللي هم اليوم تنقولو بأنهم في أمس الحاجة إلى هاذ البنية التحتية الطرقية، لأن تتحفظ لهم الكرامة ديالهم.

ما يمكن لنا نديرو استثمار، ما يمكن لنا نمشيو للصبيطار، ما يمكن لنا نمشيو للسوق، ما يمكن لنا نديرو شي حاجة إيلا ماكانتشي هاذ الطرق غير المصنفة في وضعية مع.. تنلتمس منك إيلاء شوية دالاهتمام لإقليم وزان.

كذلك، تنساءلك السيد الوزير، وإن كان في إطار واحد التعقيب، ما مصير الاتفاقيات اللي درتو مع الجهات واللي كان تم فيها برمجة واحد المجموعة ديال الطرق غير المصنفة؟ ومثلا الاتفاقية ديال جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، فهي جات ومازالت يعني في مكانها وما زالت في الرفوف ديال الوزارة دون أن يكون هناك واحد الجواب مقنع على المآل ديال هاذ الطرق، لأنه احنا في الأقاليم تنتظرو، وإن كانت بعض الأقاليم قد شهدت بعض الطرق يعني نزلت فيها، ولكن احنا تنطالبو بالعدالة المجالية، وأن الأقاليم الأخرى تستافد كباقي الأقاليم اللي نزلت فيها بعض الطرق غير المصنفة بتدخل مباشر من وزارة التجهيز.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير المحترم.

**السيد وزير التجهيز والماء والغابات:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة والسيد المستشار على التعقيبات اللي تفضلتم بها.

أنا بغيت أولا نوضح التصور ديال الحكومة والعمل اللي تنشتغلو به.

أولا، كما تعلمون، جلالة الملك أعطى التوجيهات الملكية السامية باش يدار واحد المخطط ديال التنمية المندمجة المحلية، هاذ العمل كان في إطار تشاركي مع المستشارين، وكذلك النواب البرلمانيين والمستشارين البرلمانيين، كانت لقاءات كذلك مع الساكنة ومع المجتمع المدني، وقع واحد التصور اللي هو توضع واحد البرنامج.

واللي بغيت نأكد أن لأول مرة عندنا هاذ المخططات فيها أبعاد، لأن تتعرفو الجانب الطرقي، الجانب ديال التعليم، الجاني ديال الصحة، ولكن انضاف لأول مرة البعد ديال الماء، اللي هو محور أساسي في إطار هاذ البرامج، وكاين كذلك البعد ديال التشغيل، أي ديال الأنشطة الاقتصادية اللي غتخلق فرص الشغل، لأن الهدف ديالنا وهو كيفاش يمكن لنا نحسنو ظروف عيش ديال الساكنة.

وفهاذ الإطار، فمن بين هاذ الأمور إذن إن شاء الله في الأسابيع المقبلة غيخرج هذاك البرنامج، المخطط إن شاء الله، اللي بتعليمات ملكية سامية، وغيتحدد ما هي الطرق القروية اللي غدار في إطار هاذ البرنامج، خصوصا أن الوزارة قدمت السادة العمال وكذلك المنتخبين فهاذ الإطار، ما هي الأولويات اللي تتبان لنا.

وأعطينا كأولويات الطرق اللي تتدي للمدارس باش أننا نواجه الاشكالية ديال الانقطاع عن الدراسة، الطرق اللي تتدي للمستوصفات باش نقربو الخدمات الصحية للمواطنات والمواطنين، الطرق اللي تتدي للأسواق لأن هي اللي فيها النشاط الاقتصادي باش الناس يحسنو ظروف العيش ديالهم والطرق كذلك السياحية القروية اللي عندها، معلوم، واحد الامكانية باش أننا نطورو السياحة القروية.

إذن هاذ البعد غيحدد لنا ما هي الطرق القروية غير المصنفة التي سيتم إدراجها.

26 مليار ديال الدرهم اللي تم البرمجة ديالها فمشروع قانون المالية ديال 2027، اللي إن شاء الله غتناقشوه أو لا بديتو تناقشوه هاذ الأسبوع، وبهاذ الكيفية غادي يكون عندنا واحد البرنامج واضح.

انطلاقا من ذلك، غيبان اشنو هي المقاطع ديال الطرق التي لم يتم إدراجها في إطار هاذ البرنامج، ولذلك عاد احنا إن شاء الله كوزارة غنكملو البرامج الأخرى باتفاق كذلك مع الجهات اللي هي عنصر أساسي فهاذ الإطار بالنسبة للطرق غير المصنفة، طبقا للاختصاصات الجديدة التي أوكلت للجهات، واحنا ناضلنا باش أنه هاذ البعد يكون حاضر مع السيد وزير الداخلية ومع رؤساء الجهات في إطار الاختصاصات الجديدة للجهات، باش يمكن تكتمل الصورة.

نقطة ثانية كذلك باش نكونو واضحين، رغم ذلك احنا في إطار البرنامج ديال 100 يوم ديال هاذ الحكومة، مع السيدة رئيسة الحكومة، برمجنا واحد الأمر مهم، وأنا عارف بأن السادة المستشارين والسيدات المستشارات ما يمكن لكم إلا تدعمونا فهاذ الإطار، وهو أننا غنديرو قناطر صغيرة بالنسبة للويدان اللي كتقطع فيها واللي كتخلق مشاكل بالنسبة للأطفال ما تيمكنش يمشيو للمدرسة، وما تيمكنش كذلك يحلو الإشكالية ديالهم، لأن غير كيحمل شوية ذاك الواد كولشي تيوقف.

وبالتالي فاحنا درنا واحد البرنامج، انطلقنا، معلوم هذا ياخذ شوية ديال الوقت، ولكن انطلقنا فهاذ 100 يوم إن شاء الله باش أننا نبداو في إعداد وتطبيق هاذ البرنامج، باش أننا نحميو الأطفال ونحميو المواطنات والمواطنين من هاذ الانقطاعات اللي هي كيكون عندنا وقع سلبي على الحياة اليومية ديال المواطنين فالعالم القروي، إذن هاذ البعد فهو حاضر فهاذ التصور الجديد.

نقطة ثالثة وهو أنه بالنسبة لهاذ الإشكالية اللي تكلمتيو عليها ديال هاذ الطرق، درنا فإطار التصور إن شاء الله ديال هاذ الولاية، وهو أن بالنسبة للطرق الإقليمية بحال اللي تفضلتيو بها، اللي هي كاينة، مطروحة ما بين الأقاليم، فهنا كذلك عندي واحد البرنامج خاص ديال الصيانة، نعطيهم واحد الأولوية فهاذ الولاية، لأن كنعتبرو بأن الربط ما بين الأقاليم شيء أساسي، باش يمكننا نطورو كذلك، وبتعليمات ملكية سامية، في إطار مثلا "الناظور غرب المتوسط"، فجلالة الملك أكد بأن كل الأقاليم كيخصها تستافد من هاذ الميناء، وبالتالي فهي تم توسيع العديد من الطرق، غدار كذلك طرق سريعة ما بين كل الأقاليم، بل أكثر من ذلك، غنجعلو أن الجهة ديال درعة- تافيلالت فهي كذلك كنربطوها بالطبع هاذ الميناء من خلال الطريق إلى ميدلت، زيادة على الجهة ديال فاس - مكناس اللي كذلك غتستافد من خلال الطريق السيارة ما بين جرسيف والناظور، وكذلك الطرق اللي غتدار ما بين بولمان- ميسور، إلى آخره، حتى هي باش أننا نوصلوها لهاذ الأمر.

إذن، كاين هاذ الفكرة أساسية، وهو كيفاش يمكننا نديرو واحد التشبيك طرقي اللي غيساعد على، أولا، جلب الاستثمارات وخلق فرص الشغل من خلال ميثاق جديد ديال الاستثمار اللي هو غيكون عندو وقع إيجابي بالنسبة لخلق فرص الشغل، ومن جهة أخرى، كذلك الربط مع الشبكة ديال الطرق السيار والربط مع الأقطاب التنموية اللي هي كاينة فبلادنا.

أخيرا، بالنسبة للإشكالية ديال بعض الطرق اللي.. صحيح كاين إشكال، كاين بعض الطرق اللي وقع لنا مشكل مع الشركات ما قدراتش تكمل، بالتالي اضطرينا أننا، هاذاك احنا كنعملو جاهدين باش أننا نسرعو فالوتيرة باش نعاودو نعطيو صفقة إلى مقاولة جديدة باش تقوم بالواجب ديالها.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

الأسئلة الموالية حول "السيادة المائية والفيضانات"، تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وموضوعه "تدابير الحماية من الفيضانات وتعويض المتضررين".

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير المحترم،**

تشهد بلادنا في ظل التحولات المناخية المتسارعة تزايدا ملحوظا في وتيرة التساقطات المطرية الغزيرة، التي تؤدي في العديد من الأقاليم والجهات، وخاصة بالمناطق السهلية والأحواض المائية الكبرى مثل حوض سبو ومنطقة الغرب، إلى فيضانات تخلف خسائر مادية جسيمة في البنيات التحتية وتُلحق أضرارا بالغة بمساكن وممتلكات المواطنين، لا سيما في العالم القروي.

وإذ نسجل بقلق بالغ وجود إشكالية ميدانية تعرقل استقرار هذه الأسر، حيث يتفاجأ عدد من المتضررين في العالم القروي وبعد حصولهم على الدعم المالي المخصص لإعادة الإعمار بقرارات تمنعهم من البناء أو إعادة تأهيل مساكنهم، بدعوى وجود إكراهات مرتبطة بمساطر الترخيص والتعمير في الوسط القروي.

وهنا، السيد الوزير، فاش تنهضرو على العالم القروي، وخصوصا منطقة الغرب ما بين مشرع بلقصيري وجماعة الخنيشات، كاين شي دواوير منهم دوار "أولاد حماد"، دوار "الحمينيين"، "أولاد التويجر"، هاذ الناس هاذو مساكن راه ملي وقع الفيضانات العام اللي فات راه ما لقاوش فين يبنيو، دابا راهم باغيين يبنيو ولكن راه ممنوعين، لأن عندهم مشكل ديال المساطر، ماشي انتوما بوحدكم كقطاع اللي هذا.. ولكن مدى بينا أنكم..

كما قلنا، بدعوى وجود إكراهات مرتبطة بمساطر الترخيص والتعمير في الوسط القروي دون توفير بدائل وحلول تقنية عملية تضمن لهم حقهم في السكن اللائق والاستقرار.

وأمام هاذ الوضعية المعلقة، فإننا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير الاستعجالية والهيكلة التي اتخذتها وزارتكم، بالتنسيق مع وكالة الأحواض المائية وباقي الشركاء، لتعزيز منشآت لحمايتها من الفيضانات وتنقية مجاري الأودية وتحديد المناطق القابلة للتعمير أو التهيئة الوقائية في العالم القروي.

ثانيا، ما هي الإجراءات التنسيقية التي تعتزم وزارتكم القيام بها مع القطاعات الحكومية المعنية لإيجاد حلول مرنة ومستعجلة للأسر المتضررة التي استفادت من الدعم المالي ومنعت من إعادة البناء؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثاني موضوعه "الاستراتيجية الوطنية للسيادة المائية وركائز الترشيد وتدابير الحماية من الفيضانات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد علي الفيلالي:**

**السيد الرئيس،**

نسائلكم السيد الوزير حول حصيلة البرامج الوطنية للسيادة المائية والوقاية من مخاطر الفيضانات؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثالث موضوعه "نتائج الاستراتيجية الوطنية للسيادة المائية، ركائز الترشيد وتدابير الحماية من الفيضانات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد عبد الإله السيبة:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

بداية، وباسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نتقدم بأصدق عبارات التهاني للسيد الوزير بتجديد الثقة المولوية السامية في شخصكم على رأس وزارة التجهيز والماء والغابات.

وما هذه الالتفاتة المولوية المحمودة إلا اعترافا لكم بالجدية وبحسن تدبير هذا القطاع الاستراتيجي المهم ببلادنا في ظرفية صعبة، استثنائية ودقيقة، تميزت من جهة بتعاقب وتوالي فترات الجفاف وندرة المياه، ومن جهة أخرى في تهاطل أمطار غير مسبوقة نتج عنها فيضانات وسيول جارفة جراء التغيرات المناخية.

نتمنى لكم التوفيق والسداد في مهامكم، خدمة لمصلحة المواطنات والمواطنين.

أما سؤالنا فيتمحور حول نتائج الاستراتيجية الوطنية للسيادة المائية وركائزها في الشق المتعلق أولا بترشيد الماء والشق الثاني المتعلق بالحماية من الفيضانات؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الرابع موضوعه "التدابير الحكومية الاستباقية والآنية لحماية المدن من الفيضانات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد بودس:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير المحترم،**

عن الإجراءات والتدابير الحكومية الاستباقية والآنية لحماية المدن من الفيضانات، نسائلكم؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الخامس موضوعه "التدابير المتخذة لمواجهة الفيضانات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي المحترم.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد المختار صواب:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة الفيضانات.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

نفس الفريق السؤال الآني السادس موضوع "مستجدات الاستراتيجية الوطنية للسيادة المائية".

تفضل السيد الرئيس المحترم.

**المستشار السيد أبوبكر أعبيد:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**

**السيدة الوزيرة،**

**السادة المستشارين،**

نسائلكم، السيد الوزير، عن مستجدات تنزيل الاستراتيجية الوطنية للسيادة المائية؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني السابع موضوع "ركائز الترشيد وتدابير الحماية من الفيضانات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة المحترم.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد لحسن الحسناوي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيد الوزير المحترم،**

عن ركائز الترشيد وتدابير الحماية من الفيضانات، نسائلكم؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالسيادة المائية والفيضانات.

يمكن لكم السيد الوزير تفضلوا للمنصة.

**السيد وزير التجهيز والماء والغابات:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

فأشكركم أولا وقبل كل شيء على هذا السؤال المهم اللي هو تيهم واحد الموضوع أساسي بالنسبة لبلادنا، وخير دليل على ذلك أن جلالة الملك محمد السادس أيده الله، فهو في عدة خطب ملكية سامية وآخرها في افتتاح البرلمان، أكد على ضرورة وضع جيل جديد من الاستراتيجيات من أجل ضمان الأمن المائي في بلادنا.

وهذا جعل الوزارة أولا تشتغل على وضع هذه الاستراتيجية انطلاقا من التصورات المستقبلية التي تم إعدادها في كل الأحواض المائية في أفق سنة 2050، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة التي تعرفها بلادنا والتي عشناها هاذ السنة، وهو أن بلادنا اليوم دخلت في منطق ديال المظاهر القصوى، أي أن عشنا 7 سنوات ديال الجفاف متتالية، وكانت عندنا سنة ديال الفيضانات الكبيرة التي عشناها خلال هاذ السنة، وهذا تيبين بأن خصنا نبداو نوجدو نفوسنا على أنه غتكون مراحل صعبة ديال الجفاف وغتكون مراحل كذلك ديال الفيضانات اللي هي تيخصنا نواجهوها.

وهاذ الأمر تيجعل أنه التصور العام اللي تيمكن ترتكز عليه هاذ الجانب ديال هاذ الاستراتيجية المتعلقة بالأمن المائي واللي هي تم الطرح من طرف جلالة الملك في خطاب العرش الأهداف المسطرة، وهو أننا نضمنو 100% ديال الماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة فين ماكانو، ونضمنو 80% ديال مياه السقي بالنسبة لضمان الأمن الغذائي، لأن الأمن المائي والأمن الغذائي مرتبط، وكما تعلمون بالنسبة للأمن المائي فهو مرتبط كذلك بالأمن الطاقي،

لأن الطاقة أولا تساعد في إنتاج الماء من خلال تحلية المياه، والماء فهو يساعد في إنتاج الطاقة من خلال الطاقة الهيدرومائية.

إذن هاذو أمور أساسية اللي تيخص الواحد ياخذها بالاعتبار.

وبالتالي، في إطار هاذ التصورات أول شيء اللي تم التركيز عليه، وهو بالطبع أننا نواصلو في سياسة السدود، ونسرعو فيها، وفهاذ الإطار عندنا 14 سد كبير اللي هو في طور الإنجاز لتعبئة ديال 5 دالمليار و400 مليون درهم، أي 26 مليار ديال الدرهم.. أي 26 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات اللي هي في طور الإنجاز.

نذكركم بأن عندنا اليوم واحد 21 مليار ديال إمكانية القدرة ديال التخزين، من خلال السدود اللي هي كاينة، عندنا 6 السدود متوسطة قيد الإنجاز بالسعة ديال 197 مليون ديال متر مكعب، وعندنا برمجة وإطلاق أشغال ديال 12 سد كبير لتعبئة حجم ديال 4 مليار و900 مليون متر مكعب.

الهدف هو في 2031 نوصلو إلى 27 مليار ديال الأمتار المكعبة كقدرة ديال التخزين، زيادة على 155 سد صغير اللي هو تطلق كذلك، وعندنا غير 31 سد عاد طلقناهم خلال شهر أكتوبر الماضي.

نقطة ثانية وهو الربط ما بين الأحواض المائية اللي هي أساسية في هاذ الإطار، ومن بينها بالطبع دابا درنا الربط ما بين سبو وأبي رقراق، دابا غندوزو من أبي رقراق إلى أم الربيع، وهذا أولا غينطلق إن شاء الله بداية سنة 2027، 400 مليون متر مكعب من بعد غنضاعفو باش نوصلو لـ 800 مليون متر مكعب فهاذ الإطار.

وهذا معلوم غيكون عندو وقع إيجابي لا على الماء الصالح للشرب بالنسبة للمناطق المعنية، ولا كذلك جانب أساسي وهو الأمن الغذائي، لأن منطقة الشاوية والمناطق الأخرى ديال برشيد إلى آخره، غتستافد من هاذ الإمكانيات فهاذ الإطار، ومعلوم المناطق المرتبطة بأم الربيع اللي غتستافد كذلك من هاذ الأمر ومنطقة تانسيفت وكذلك المناطق الأخرى المجاورة.

نقطة ثالثة وهو تسريع وثيرة إنجاز المحطة ديال تحلية المياه، اليوم الناظور إن شاء الله راه في طور التوقيع باش أنها تنطلق الأشغال ديالها، 300 مليون متر مكعب، وبالتالي هاذ الشي غتهم الشرق، جهة الشرق كلها، عندنا المحطة كذلك ديال طنجة اللي حتى هي في طور المفاوضات إن شاء الله في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، 150 مليون متر مكعب، وعندنا السنة المقبلة المحطة ديال سوس اللي غتدار في تزنيت، 350 مليون متر مكعب، وكذلك المحطة ديال طانطان-كلميم ديال 100 مليون متر مكعب، وكلها عندها بعد ديال الماء الصالح للشرب والبعد المتعلق بالسقي، باش أننا نضمنو أن يكون لنا هاذ الأمر، وغنوصلو لمليار و800 مليون متر مكعب في أفق سنة 2031، منها 500 مليون متر مكعب موجهة للسقي.

توسيع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، كنا في 40 مليون متر مكعب ووصلنا لـ 59 مليون مكعب، الهدف أن في أواخر سنة 2027 غنوصلو لـ 100 مليون متر مكعب، وأننا من هنا لـ 2031 نضاعفو هاذ العدد، فهذا كذلك غيساعد على الاقتصاد في الماء، زيادة على ما هو مرتبط بترشيد استهلاك المياه.

بالنسبة للجانب الفلاحي، غنوصلو لمليون و100 ألف هكتار اللي غتستعمل السقي بالتنقيط، وعندنا كذلك ما هو مرتبط بتجديد القنوات لا ديال السقي ولا ديال الماء الصالح للشرب، باش أننا نحسنو المردودية باش أننا نواجهو إشكالية الضياع دالماء اللي كاين فهاذ الإطار.

زيادة على ما هو مرتبط بالمحافظة على الفرشة المائية، وفي إطار هاذ التصور مع هاذ السدود اللي غنديرو، قررنا أنه مع المياه والغابات فهاذ الإطار مع الوكالة، فأنه غنقومو بتشجير الأحواض ديال السدود، باش أننا نحميوها من التوحل، لأن كاين انجراف التربة المشاكل اللي هي مطروحة، وبالتالي درنا واحد برنامج خاص عليها تم التجميع باش أننا الهدف هو نعبأو الإمكانيات المائية.

ولكن، اللي أساسي وهو أننا نضمنو الاستمرارية ديال هاذ الإمكانيات المائية ونواجهو كذلك الإشكاليات المناخية من خلال التشجير، اللي غيساعد كذلك باش نشجعو الرطوبة وباش أنها تكون أمطار إن شاء الله مستقبلا، لأن هذا هو التصور العام اللي كاين فهاذ الإطار.

معلوم هاذ الأمر تيأدي أنه - بحال اللي قلت - غتكون فيضانات، إذن باش نواجهو الاشكالية دالفيضانات، أولا بغيت نذكركم بأن من شتنبر إلى اليوم وقع واحد التحسن كبير، اللي تيخصنا نسجلوه، وهو أن دخلت مليار و200 مليون متر مكعب في السدود، من شتنبر إلى اليوم مقارنة من 340 مليون متر مكعب السنة الماضية.

وبالتالي نسبة ملء السدود 66.2% اليوم، أي 11 مليار و200 عندنا على الأقل سنتين حسب المناطق.. أكثر ديال الماء الصالح للشرب، واللي هو مضمون والحمد لله، ونتمناو الخير بالنسبة للمستقبل.

معلوم هاذ الأمطار الغزيرة بحال أكادير وصلنا لـ 120 ميليمتر، كان عندو واحد وقع خصوصا في المناطق القروية، وكانت فيضانات بحال اللي تفضل الأخ المستشار المحترم.

هذا تيجعل أنه باش يمكن لنا نواجهو هاذ الإشكالية، أول شيء وهو السدود، السدود الكبرى والسدود التلية، بحال دابا "سد تفر" اللي غيدار على أعالي ديال "سد وادي المخازن" ديال 400 مليون متر مكعب باش أننا نواجهو هاذ الإشكالية، نفس الشيء بالنسبة "لسد الوحدة"، إلى آخره، باش فيضانات الغرب ما تكررش إن شاء الله مستقبلا بهاذ السدود اللي احنا برمجنا، وكاينين وحدين اللي هما نطلقو الحمد لله وراهم في طور الإنجاز، إذن هاذ الأمر أساسي.

والسدود التلية كذلك بالنسبة للعالم القروي فهي تتسهل على مواجهة هاذ الإشكالية.

نقطة ثانية وهو ضروري تكون الاستباقية، وباش تكون الاستباقية أول شيء وهو تنديرو اليوم واحد "أطلس" ديال المناطق المهددة بالفيضانات اللي تنجددوه، لأنه كاين مناطق اللي ما كانش فيها الفيضانات ودابا بدات تتبان، وبالتالي باش يكون عندنا كذلك الأجهزة اللازمة فهذا الإطار.

كاين كذلك ما هو مرتبط بالجانب المتعلق بأنظمة اليقظة المبكرة باش أنه تكون جاهزة وتنديرو مع المديرية العامة ديال الأرصاد الجوية باش أننا نتجهزو باش يكون هاذ المعطيات، درنا مع وزارة الداخلية ومع صندوق الكوارث الطبيعية باش أنه غيبدى الناس ويتوصلو بـ (SMS[1]) فالمناطق الي هي ممددة بالفيضانات قبل باش يعرفو.

درنا واحد (le système) نظام جديد ديال (Vigicrues)، أي بالنسبة للأنهار اللي غتفيض واللي غيكون فيها فيضانات باش تكون الاستباقية فيها ونبداو نعلمو 3 أيام قبل من هاذ الخطورة اللي هي ممكنة باش يمكن لينا نتفاداو، كذلك الإشكالية مطروحة بالنسبة للساكنة القروية.

وهنالك كذلك العمل على وضع بعض السكن الخاص باش أن الناس يمكن لينا نحميوهم من الفيضانات في بعض المناطق، خصوصا جوار بحال اللي درنا فأوريكة، فالنهر ديال أوريكة درنا واحد النظام خاص باش يمكن لنا نحميو الساكنة من الفيضانات في هاذ الإطار.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

**السيد الوزير،**

إن الإشكال الحقيقي هو أن المواطن القروي المتضرر يجد نفسه اليوم عالقا بين مطرقة التشرد وسندان المساطر الإدارية، فمن غير المعقول أن تخصص الدولة دعما ماليا لإعادة إعمار مسكنه المنهار ثم يمنع من استغلال هذا الدعم في البناء دون أن يقدم له أي بديل عملي.

إن بقاء هذه الأسر في وضعية انتظار مفتوحة تفرغ هذا الدعم الاجتماعي من غايته الإنسانية ويعرض المبالغ المرصودة لخطر الاستهلاك بفعل طول الانتظار.

وعليه، فإننا نؤكد على ضرورة الخروج من منطق المنع المجرد إلى منطق الحلول الميدانية البديلة، وذلك عبر ثلاث خطوات مستعجلة:

- **أولا،** تفعيل لجان إقليمية مختلطة تضم مصالح وزارتكم ووكالة الأحواض المائية والسلطات المحلية وقطاع التعمير للقيام بمعاينات ميدانية دقيقة حالة بحالة؛

- **ثانيا،** تبسيط المساطر الإدارية والتقنية للحصول على رخص البناء في العالم القروي وتقليص آجال البت في الملفات وإبداء الرأي من طرف وكالة الأحواض المائية، مع إعفاء الأسر المتضررة من الوثائق والدراسات التقنية المكلفة عبر تكفل المصالح العمومية بها؛

- **ثالثا،** اعتماد حلول تقنية والوقائية مثل بناء حواجز وقائية، وتطرقتو ليها السيد الوزير، أو رفع أساسات البناء في المناطق التي يمكن تأمينها هندسيا لتمكين المواطنين من إعادة البناء فوق أراضيهم بشروط السلامة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي المحترم.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد علي الفيلالي:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

بداية، نود أن ننوه بالمجهودات التي تبذلونها، السيد الوزير بكل موضوعية في مجال تحقيق الأمن المائي وفق رؤية وطنية وبنفس القدر، ننوه بمجهوداتكم الاستشرافية والوقائية في مجال تدبير مخاطر الفيضانات.

ما يميز مجهودكم، السيد الوزير، هو حرصكم الأكيد على توزيع وتعزيز الترابط الوثيق بين البعد الوطني لتدبير هاذين المجالين وتحقيق الأثر الإيجابي والفعلي على المعيشة الوطنية اليومية للمواطنين في مختلف ربوع المملكة في القرى كما في المدن، في الجبال كما في الساحل، البرامج التي يجري تنزيلها في مجال تحقيق الأمن المائي تعكس وعيا عميقا بالتحديات التي تواجه بلادنا في ظل حدية الظروف المناخية وتزايد الضغط على الموارد المائية، وتؤكد التوجه نحو بناء نموذج متكامل ومستدام لتدبير هذه الثروة الوطنية باعتبارها استثمارا حيويا في مستقبل الأجيال القادمة ومكونا أساسيا من مكونات الأمن القومي والتنمية المستدامة.

**السيد الوزير المحترم،**

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بقدر ما نحيي حرصكم على تعزيز أثرها المباشر على الحياة اليومية للمواطنين، نرى أن المرحلة المقبلة تقتضي تعزيز التسريع في إنجاز مختلف الأوراش، تحسين التزود بالماء الصالح للشرب.

تأمين الحاجيات المائية للأنشطة الفلاحية والاقتصادية وترسيخ العدالة

[1] **S**hort **M**essage **S**ystem.

المجالية في توزيع المشاريع والاستثمارات المائية.

كما نقترح إعطاء دفعة إضافية لبرامج تنويع مصادر التزود بالماء لبرامج ترشيد استعمال المياه والحد من ضياعها في شبكات التوزيع.

حماية الفرشات المائية من الاستنزاف، ويكرس ثقافة المسؤولية المشتركة في المحافظة على هذه الثروة.

**السيد الوزير المحترم،**

بخصوص مخاطر الفيضانات، فإننا ننوه ونحيي مجهوداتكم في تطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكر وكذلك مجهوداتكم في تأهيل منشآت الحماية من الفيضانات وإعداد وتحيين خرائط للمناطق الأكثر عرضة لهذه المخاطر وترتيب الأولويات بما يضمن توجيه الاستثمارات نحو المجالات الأكثر حاجة.

نعتبر، السيد الوزير، أن مواجهة التحولات المناخية الحدية وما يصاحبها من تساقطات مطرية قوية ومفاجئة يستدعي تعزيز المقاربة الاستباقية والوقائية، وإدماج مخاطر الفيضانات في وثائق التعمير والتخطيط المجالي يحتاج كذلك إلى مزيد من تعبئة الموارد وتعزيز وتعميق الالتقائية والتكامل بين وزارتكم والسلطات المحلية والجماعات الترابية التي يجب تقوية مواكبتها التقنية والمالية في هذا المجال.

**السيد الوزير المحترم،**

نود في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار تتبعنا لتنزيل هذه الأوراش التأكيد على ثلاث مقترحات أساسية:

- **أولا،** ضرورة إرساء آلية دورية للتتبع والتقييم الترابي للبرامج والمشاريع وتحديد آثارها الاجتماعية والتنموية؛
- **ثانيا،** تقوية البرامج الوطنية الموجهة للتواصل والتحسيس والتوعية؛
- **ثالثا،** تعزيز الالتقائية في تنفيذ البرامج والمشاريع وتطوير تعبئة التمويلات الضرورية وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

الكلمة للفريق المحترم، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الإله السيبة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نثمن عاليا جوابكم السيد الوزير الذي ينم عن رؤيتكم الاستراتيجية الواضحة وعن إلمامكم العميق بهذا الملف الحيوي ونشيد بالطريقة التي تدبرون بها إشكالية الماء في بلادنا، وبما حققته وزارتكم من مكتسبات حقيقية جعلت قطاع الماء اليوم في صلب الأولويات الوطنية، وهو ما تؤكده هذه الاستراتيجية الجديدة التي استحضرتم فيها التحولات الكبرى المرتبطة بالتغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والتفاوت في التساقطات المطرية بين مناطق المملكة، مما يجعل الإنصاف المجالي في الولوج إلى الماء رهانا حقيقيا ويؤكد وجاهة الاختيارات التي تنهجونها.

**السيد الوزير،**

نشيد باستراتيجيتكم الجديدة التي تأتي استجابة للتوجيهات الملكية السامية والتي جعلت من تعبئة الماء وترشيده سياسة عمومية متكاملة، ومن الماء ليس فقط كمورد يجب تأمينه، بل أيضا كخطر يجب الوقاية منه.

كما نستحضر المسار الطويل والمتواصل الذي قطعتموه منذ الولاية التشريعية السابقة حين توليتم مسؤولية هذا القطاع في ظرفية صعبة، واشتغلتم بمنهجية واضحة على تسريع إنجاز السدود ومشاريع الربط بين الأحواض وتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة والحماية من الفيضانات، وقد أثمر هذا العمل الدؤوب نتائج ملموسة منها ما نعيشه اليوم من تحسن في وضعية الموارد المائية.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نثمن ما تحقق بفضل تدبيركم الحكيم لهذا القطاع الحيوي منذ الولاية السابقة إلى اليوم، فإننا نعبر عن ثقتنا في قدرتكم على مواصلة هذا الورش الكبير بنفس العزم لتحقيق الهدف الذي نطمح إليه جميعا، ألا وهو الولوج العادل للماء لجميع المواطنات والمواطنين في مختلف المناطق، بما يخدم التنمية المستدامة لبلادنا ويضمن الأمن المائي والغذائي لأجيالنا القادمة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق المحترم التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد محمد بودس:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

نشكركم على توضيحاتكم ونثمن المجهودات المبذولة في مجال الوقاية من الفيضانات والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، كما ننوه بما تحقق خلال الولايات الحكومية السابقة من مشاريع وتدابير في هذا المجال، ونؤكد أن ما تحقق يشكل مكسبا ينبغي الحفاظ عليه وتطويره في إطار الاستمرارية وتراكم الجهود.

إن الحديث عن هذا الموضوع لا يمكن أن ينفصل عن استحضار الفواجع التي عاشتها بلادنا في العديد من المدن، على رأسها مدينة تازة التي شهدت سنوات 2001، 2007، 2024، 2025، موجة من الفيضانات الجارفة التي أسفرت عن خسائر بشرية ومادية جسيمة وأضرت بمنشآت حيوية استراتيجية بالمدينة، خصوصا في أحياء الملحة، وربايز، وشلوحة وبسغلام،

وغيرها من الأحياء.

ونشير في هذا الباب إلى الوعود التي تلقتها الساكنة لحماية المدنية وجبر الضرر وتأهيل البنية التحتية والتي لم تحقق إلى غاية اليوم، هذا بالإضافة إلى ما خلفته فيضانات مدينة آسفي والقصر الكبير.

فمثل هذه الأحداث المؤسفة السيد الوزير، تفرض علينا جميعا الانتقال من تدبير أثار الكوارث إلى استباق مخاطرها والوقاية منها، فإذا كان المخطط الوطني للحماية من الفيضانات يعود إلى سنة 2003، وتم تحيينه سنة 2017، فلماذا ظلت بعض المدن معرضة لمثل هذه المخاطر؟ وأين وصلت المنشآت الوقائية التي حددتها الدراسة والتشخيصات السابقة؟

وبخصوص الإنذار المبكر، فإن إصدار نشرات تحذيرية لا يكفي وحده، إذ لم يتحول إلى إجراءات ميدانية استباقية، وما يتطلب تنسيقا فعالا بين مصالح الأرصاد الجوية وقطاع التجهيز والداخلية والسلطات المحلية والوقاية المدنية.

**السيد الوزير،**

وفي هذا الإطار، نرى أن المرحلة المقبلة، تقتضي:

- ✓ تعزيز هاذ الورش بإجراءات عملية عبر تخصيص اعتمادات مالية قارة ومبرمجة لحماية المدن من الفيضانات وعدم الاكتفاء بالتدخلات الظرفية بعد وقوع الكوارث؛
- ✓ تسريع معالجة ملفات تعويض المتضررين مع تحديد المسؤوليات وترتيب الآثار القانونية والإدارية عند ثبوت التقصير.

إننا لا نريد أن تتحول كل فاجعة إلى مناسبة لإعداد برامج جديدة ثم نعود بعد أشهر لطرح الأسئلة نفسها أمام فاجعة أخرى.

ما نريده هو أن تتحول الدروس المستخلصة من تازة وأسفي والقصر الكبير إلى سياسة عمومية استباقية تقوم على التخطيط والنجاعة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق المحترم، الفريق الاشتراكي.

**المستشار السيد المختار صواب:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

إن الفيضانات التي تعرفها بلادنا بين الفينة والأخرى، وما تخلفه من خسائر بشرية ومادية وأضرار بالبنية التحتية والممتلكات تؤكد أن التغييرات المناخية أصبحت واقعا يفرض تحديات جديدة على سياستنا العمومية، وعلى قدرتنا على حماية المواطنين ومجالاتهم الترابية.

ولذلك، فإن مواجهة مخاطر الفيضانات لا ينبغي أن تظل محصورة في التدخلات الاستعجالية وإصلاح الأضرار بعد وقوع الكوارث، وإنما يتعين أن تقوم على سياسة وقائية متكاملة، تستبق المخاطر وتحد من آثارها من خلال تطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكر وتعزيز المنشآت المائية وتأهيل الأودية ومجاري المياه وتقوية البنايات التحتية أكثر عرضة للفيضانات.

وفي هذا الإطار نسجل أهمية المشاريع التي أعلنت عنها الوزارة، ونشكر كافة المتدخلين في المجالس الجهوية، والسلطات العمومية والإدارة الترابية بكافة نسائها ورجالها.

**السيد الوزير المحترم،**

إن معالجة هذه الإشكاليات تستدعي مراجعة بعض الاختلالات المرتبطة بالتوسع العمراني غير المنظم والبناء في مجاري الأودية والمناطق المنخفضة، وضعف تصريف مياه الأمطار في عدد من المدن والمراكز القروية، فالوقاية من الفيضانات ليست مسؤولية قطاعية معزولة، بل هي مسؤولية مشتركة تتطلب تنسيقا فعليا بين قطاعات التجهيز والماء والداخلية والتعمير والجماعات الترابية.

ونؤكد كذلك أن المناطق القروية والجبلية تحتاج لاهتمام خاص بالنظر إلى هشاشة الطرق والمنشآت الفنية والقناطر، وما يمكن أن يترتب عن التساقطات القوية من عزل للدواوير وصعوبة وصول المواطنين إلى المؤسسات الصحية والتعليمية، وهو ما يجعل تأهيل هذه البنيات جزء لا يتجزأ من سياسة الوقاية والحماية.

إننا أمام ضرورة الانتقال من تدبير مخاطر الفيضانات، باعتبارها أحداثا استثنائية إلى إدماجها ضمن التخطيط الاستراتيجي للمجالات الترابية، بما يضمن حماية الأرواح والممتلكات واستمرارية المواقف العمومية والحد من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للكوارث الطبيعية.

**السيد الوزير،**

لا نريد أن تفوتنا هذه المناسبة، دون أن نطرح عليك السؤال حول مآل الطريق السيار مراكش - بني ملال- وفاس؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

نفس الفريق في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

**المستشار السيد أبوبكر أعبيد:**

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

**السيد الوزير،**

غير واحد الملاحظة قبل ما نبداو، راه ما كاينش وحدة الموضوع بين مواجهة الفيضانات والسيادة المائية، كاين فرق كبير، كان كل سؤال كان خصو يكون على حدة، ولكن لا بأس.

وكما جاء في جوابكم، السيد الوزير، جل الخطب صاحب الجلالة نصره الله انصبت حول السيادة المائية.

فموضوع السيادة المائية، أصبح اليوم أحد المحددات الأساسية للأمن الاستراتيجي للمملكة، ولم يعد ممكنا التعامل مع إشكالية الماء باعتبارها مجرد ظرفية مرتبطة بتوالي سنوات الجفاف، بل باعتبارها تحديا بنيويا يفرض إعادة النظر في نماذج تدبير الموارد المائية، وفي طبيعة السياسات العمومية المعتمدة لضمان استدامتها.

وفي هاذ السياق، نسجل أهمية التوجه نحو تحيين الاستراتيجية الوطنية للماء، وتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية المائية، سواء تعلق الأمر ببناء السدود أو محطات تحلية مياه البحر، ومشاريع الربط بين الأحواض المائية أو إعادة استعمال المياه العادمة والمعالجة، وهي اختيارات تعكس إدراكا متزايدا لطبيعة التحولات المناخية والاقتصادية والديموغرافية التي تواجه بلادنا.

لكننا نؤكد أن السيادة المائية لا تقاس فقط بحجم المشاريع المعلنة ولا بالقدرة التخزينية والإنتاجية التي نستهدف بلوغها، وإنما بمدى قدرتنا على ضمان استدامة الموارد وتأمين التزود المنتظم بالماء وتحقيق الإنصاف في توزيعه بين مختلف المجالات الترابية والقطاعات الاقتصادية.

إن الرهان الحقيقي يكمن في الانتقال من منطق تدبير الندرة المائية إلى منطق بناء منظومة مائية متكاملة، قوامها الحكامة الجيدة والنجاعة في الاستثمار والتنسيق بين القطاعات الحكومية وربط المسؤولية بالمحاسبة في تنفيذ مشاريع.

كما أن مواجهة الإجهاد المائي لا يمكن أن يقتصر على تعبئة موارد إضافية دون معالجة مظاهر الهدر والاستنزاف، خصوصا ما يتعلق بالفرشات المائية والتسريبات في شبكات التوزيع والاستعمال غير المستدام للمياه.

فبعض الأنشطة، السيد الوزير، الفلاحية التي تعتمد على مدارات سقوية تقليدية، تواجه صعوبات كبيرة في التوزيع، فتعمل على استنزاف وهدر وضياع الكثير من المياه، فلم يعد من المقبول السيد الوزير، الاستمرار في هذه العشوائية وهذا الضياع، مع استمرار في طريقة السقي التقليدي.

**السيد الوزير،**

لا بد من وضع حد لهاته العشوائية بتنسيق وزارتكم مع وزارة الفلاحة للوصول لتدبير عقلاني لثروتنا المائية، لأن السيادة المائية لم تكتمل بعد، حيث أن بعض المناطق في العالم القروي تواجه صعوبات كبيرة في الولوج للمنتظم للماء الصالح للشرب، بل تنعدم فيها النافورات والتجهيزات المائية.

وعليه، فإننا نعتبر أن نجاح الاستراتيجية الوطنية للسيادة المائية، يقتضي وضوح الأولويات ودقة الالتزامات الزمنية وشفافية مؤشرات الإنجاز إلى جانب اعتماد مقاربة استباقية تجعل من الأمن المائي سياسة وطنية مستدامة، لا مجرد استجابة ظرفية للأزمات.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

الكلمة للفريق المحترم، فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد لحسن الحسناوي:**

**السيد الرئيس،**

أود في البداية، السيد الوزير، أن أهنئكم على تجديد الثقة المولوية، وذلك بتعيينكم على رأس هذا القطاع، وأود كذلك، أن أشيد بمجهوداتكم التي تبذلونها على جميع المستويات في هذا القطاع، والتي لا يمكن لأي أحد أن ينكرها.

أغتنم هذه المناسبة كذلك، لأتوجه بتحية إكبار وإجلال إلى السلطات العمومية والمحلية، وعلى رأسها السيد والي جهة درعة - تافيلالت، ورجال القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكافة المنتخبين وفعاليات المجتمع المدني على ما قدموه من تضحيات جسام في مجال الوقاية من الفيضانات وحماية المواطنين والممتلكات من مخاطرها أثناء الفيضان الذي عرفه إقليم الرشيدية.

**السيد الوزير المحترم،**

كما هو في علمكم، وكما سبق أن طرحنا هذا الموضوع السنة الماضية في هذه القبة أمام العديد من المسؤولين، ونظرا لأهميته وراهنيته نعيد طرحه اليوم، والذي يتعلق بالوضعية المقلقة والاستثنائية التي عرفها قصر المنقارة بجماعة الجرف بإقليم الرشيدية للمرة الثانية، بسبب انهيار حائط واد البطحاء، وتغيير مساره الطبيعي، حيث غمرت مياهه السواقي والخطارات وسدت منابعها، وهدمت عددا كبيرا من المنازل وأصبح العديد من الأسر بدون مأوى، ولازالت تعيش تداعيات هذه الكارثة إلى حدود الساعة.

واسمحوا لي، السيد الوزير، أن أسلمكم في آخر الجلسة ملفا متكاملا يضم حجم الأضرار والمنازل المهدمة.

وانطلاقا مما سبق ذكره، ومن هذا المنبر، فإننا نطالب بإلحاح وبكل استعجال:

- **أولا،** بناء ما تهدم من منازل أو تعويض الأسر المتضررة بقصر المنقارة؛
- **ثانيا،** الإسراع في إتمام بناء الحائط الوقائي لواد البطحاء؛
- **ثالثا،** إصلاح وتنقية وبناء السواقي والخطارات التي غمرتها الأوحال؛
- **رابعا،** التعجيل ببناء السدود التلية والعتبات المائية في منابع الخطارات؛
- **خامسا،** إصلاح كل الطرق المتضررة وبناء القناطر والمنشآت الفنية

على الطرق التي تعرف انقطاعات خلال مواسم الأمطار بجميع أقاليم جهة درعة - تافيلالت؛

- **سادسا،** التسريع ببناء وتعبيد الطريق الرابطة بين جماعة "فزنا" و"ثاردا" نظرا لأهميتها، علما أن الدراسة جاهزة منذ سنوات.

وأخيرا، نجدد لكم الشكر الجزيل على عنايتكم بهذا الموضوع، ونتمنى لكم المزيد من التوفيق والنجاح في مهامكم.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

**السيد وزير التجهيز والماء والغابات:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

**السيد الوزير،**

أولا، بالنسبة للنقط اللي تفضلتو بها، أول شيء ضروري التأكيد بأنه هنالك فهذا الإطار العمل على إعطاء أهمية قصوى لما هو مرتبط بإشكالية استنزاف الفرشة المائية.

وخير دليل على ذلك وهو أننا وضعنا العديد من عقود الفرشة في ستة (6) عقود اللي تم التوقيع عليها، عندنا 2 ديال العقود إن شاء الله وعندنا اللي غنقومو بها كذلك في بداية السنة المقبلة، وعندنا كذلك واحد 10 ديال العقود اللي احنا كنشتغلو عليهم.

أشنو هي هاذ الفكرة؟ الفكرة وهو أنه تنجمعو كل الذين.. مستعملي الماء وتنشوفو أشنو هوما الإمكانيات المائية المتاحة وتنوزعو الحصص سنويا حسب القدرات الممكنة، باش أنه يوقع كذلك التدبير العقلاني للإمكانيات المائية ديال الفرشة المائية.

واللي جديد وهو أنه اليوم بدينا كذلك تنقومو بوضع كذلك عدادات ذكية في الآبار المستعملة من طرف الفلاحين، خصوصا الفلاحين الكبار، باش يمكن لنا نعرفو أشنو هي النسبة ديال استعمال الماء، واش كاين احترام هذيك الحصص التي تم الاتفاق عليها... إلى آخره.

إذن هاذ البعد مهم، وراه احنا تنشتغلو في هاذ الإطار، أكثر من ذلك بدينا نقومو كذلك بالتطعيم الاصطناعي للفرشة المائية، باش تنضخو إمكانيات جديدة ديال الماء باش يمكن نعاودو نجددو الفرشة، إيلا كانت الإمكانيات ديال التجديد ديالها.

بالنسبة للنقطة المتعلقة.. كذلك بالنسبة للقضية ديال التوعية، فاحنا عندنا واحد الموقع سميتو الماء ديالنا (https://maadialna.ma) اللي فيه كل هاذ المعطيات الكافية في هاذ الإطار.

كاين كذلك الوصلات ديال التحسيس اللي تنقومو بها، عندنا معارض جهوية ديال الماء، وتمشيو للمدارس باش تكون التنشئة فهي يكون عندها إمكانية ديال التعرف على إشكالية الماء والكيفية ديال كذلك مواجهة الإشكاليات المستقبلية.

بالنسبة للجانب المتعلق بالفيضانات:

الفيضانات أولا - بحال اللي قلت- احنا تنشتغلو دابا على أطلس جديد ديال الفيضانات، هاذ الأطلس الجديد ديال المناطق المهددة بالفيضانات الهدف ديالو أساسا وهو أنه:

- أولا، نحددو هاذ المناطق؛

- ثانيا، أنه مع السيد الوزير ديال السكنى والتعمير أنه كذلك نجعلو أن هاذ المناطق ما يكونش فيها الزحف في مجال ديال التعمير على هاذ المناطق، وبالتالي باش ما تكونش بنايات جديدة لهاذ المناطق المهددة بالفيضانات مستقبلا، هذا شيء أساسي في إطار التنسيق داخل الحكومة.

من جهة أخرى كذلك فهاذ الإطار، فبالنسبة للمنازل اللي تم الهدم ديالها نتيجة ديال الفيضانات بالنسبة للغرب.. إلى آخره، وكذلك بالنسبة للمنازل الآيلة للسقوط فكاين واحد الدورية تدارت مع وزارة الداخلية ووزارة السكنى والتعمير على أساس أنه يتم التتبع ديالها، ويكون التسريع كذلك ديال الوتيرة ديال الإنجاز ديالها، فهاذ الإطار زيادة على البرنامج الحكومي ديال السكن فالعالم القروي اللي 100 ألف سكن إن شاء الله، وغيتعطى لو 40 ألف درهم ديال الدعم فهاذ المجال.

- نقطة ثالثة، هي متعلقة بالقضية ديال الاستباقية، فاحنا هاذ الشي اللي تنشتغلو عليه فهاذ المجال لإنه دابا، أولا تنطورو القدرات ديالنا ديال المعرفة وكذلك ديال التنبؤ ديال الأمطار المستقبلية، دابا وصلنا كما تعلمون رؤساء الجماعات تيتوصلو يوميا بالنشرة ديال الأرصاد الجوية المتعلقة بالجماعة ديالهم، دابا احنا بغينا نوصلو حتى لواحد الدقة أكبر إن شاء الله مستقبلا نتجاوزو، دابا عندنا الدقة ديال 3 أيام الفكرة هو نوصلو للدقة ديال 10 أيام باش تكون استباقية أكثر باش تكون عندنا إمكانية ديال المعرفة، ما هي التطورات؟

وكنتبعو كذلك الوديان وتنشوفو السرعة والوتيرة ديال باش أنه الوديان تتجري باش نشوفو واش غتكون حمولات كبيرة، وانطلاقا من ذلك تتكون هاذيك الاستباقية ضرورية.

- أول شيء وهو المعرفة؛

- ثانيا، هو التنبؤ؛

- ثالثا، هو أخذ التدابير اللازمة فهاذ الإطار.

وبالنسبة لحماية الفيضانات، نذكر بأنه كاين هنالك برامج اللي هي درناها ما بين 2021 و2027، درنا 37 مشروع.

وسنة 2027 عندنا 721 مشروع اللي غيكون في إقليم مكناس، تطوان، الصخيرات-تمارة، تارودانت، إنزكان، آيت ملول، فكيك، تازة، سيدي قاسم، اليوسفية، طنجة، أصيلة، القنيطرة، شيشاوة، المضيق، الفنيدق، صفرو،

العرائش، سطات، وعندنا 22 مشروع جديد اللي غينطلق خلال هاذ سنة 2027 منها أسفي، أسفي انتوما عارفين اشنو وقع هاذ السنة.

اليوم درنا دراسة معمقة باش نشوفو اشنو هي الإمكانية باش أن هاذ الأمور ما تعاودش مرة أخرى، صحيح كاين سد اللي كاين فالأعلى ديال أسفي، ولكن بحكم أن الأمطار طاحت فوسط المدينة مباشرة وقع إشكال كبير.

اليوم درنا واحد المنظور جديد اللي فيه العديد من التدخلات إن شاء الله، ودابا البرنامج جاهز باش إن شاء الله أننا نطلقوه إن شاء الله سنة 2027 باش نحميو مدينة أسفي من الفيضانات مستقبلا.

كذلك، من بين الأمور اللي تفضلتيو بها، بالنسبة.. باش نختم جوج ديال الأمور مهمة:

الأمر الأول بالنسبة للطريق السيار بني ملال - فاس، فاحنا الدراسة إن شاء الله غتكمل من هنا لبداية السنة المقبلة.

وكما تعلمون فالبرنامج الحكومي ركزنا على أنه هاذ الطريق إن شاء الله راه غيتم الإنجاز ديالها خلال هاذ الولاية، فهذا من بين الالتزامات ديال الحكومة في هاذ الإطار وعندو واحد الوقع جد إيجابي بالنسبة للمستقبل.

أكثر من ذلك، تنشتغلو كذلك على أوريكا، النفق ديال أوريكا اللي هو مهم جدا، لأن غيفتح آفاق واعدة بالنسبة للمنطقة ديال ورزازات... إلى آخره، هاذ النفق ديال أوريكا، كذلك اليوم راه توصلنا بدراسة تقدمنا فيها، دابا إن شاء الله غنديرو واحد طلب عروض خاص باش إن شاء الله تكون عندنا شركة اللي غتقوم بهاذ العمل.

وبغينا نتقدمو فيه باش يوقع واحد الاتفاقية خلال سنة 2027، وهذا طبقا للتوجيهات الملكية السامية.

أخيرا، ضروري نأكد على أنه فالوزارة درنا واحد المرصد ديال كل المشاريع ديال الوزارة، واللي هو مفتوح للمواطنات والمواطنين والسادة المستشارين البرلمانيين، مرحبا بكم، باش أن تتبعو كل ما تم تحقيقه، لا المشاريع اللي هي مبرمجة، ما هي المشاريع اللي في طور الإنجاز؟ فين واصلة؟ التأخر، لأن كنقولو الواقع كما هو، إيلا كاين شي تأخير كنقولو علاش كاين التأخير.. إلى آخره، وإيلا كاين شي أسئلة مطروحة فتيمكن لنا نتفاعلو معها، فهو مفتوح للعموم، المواطنات والمواطنين، لأن بغينا أن يكون هنالك شفافية تامة.

باش أنه ثانيا كذلك، يكون هنالك معرفة ديال المشاريع اللي هي مبرمجة ومشاريع في طور الإنجاز، ولأكثر من ذلك، باش تبان بأن هنالك حقيقة سياسة خاصة بالتجهيزات التحتية من مجال الماء ومن مجال كذلك ديال المياه والغابات، من أجل النهوض ببلادنا وضمان هاذ تقليص الفوارق المجالية وخدمة المواطنات والمواطنين.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الحادي عشر موضوعه "تداعيات ارتفاع أسعار المحروقات والبيتوم على التوازنات المالية للمقاولات العاملة في المشاريع المنجزة لفائدة الدولة".

الكلمة للسيد الرئيس، فريق الحركة الشعبية.

تفضل.

**المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السادة الوزراء،**

**إخواني وأخواتي المستشارين،**

أولا، بغيت نشكر السيد الوزير على هاذ البشرى هاذي ديال نفق تيشكا، اللي إن شاء الله غيشوف النور، اللي غادي يفك العزلة على المنطقة ديالنا كلها ديال الجنوب الشرقي، وهذا هو المشكل الكبير اللي كتعاني منو المناطق ديالنا.

بالنسبة للموضوع والسؤال ديالنا ديال فريق الحركة الشعبية، عن وضعية المقاولات العاملة في الأشغال العمومية والبنيات التحتية لفائدة الدولة في ظل غلاء أسعار المحروقات والمواد الأولية، نسائلكم؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

**السيد وزير التجهيز والماء والغابات:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة كنشكرك على طرحك لهاذ السؤال، لأن صحيح أنه هاذ الارتفاعات اللي كانت لا بالنسبة للمحروقات، خصوصا الغازوال ولا بالنسبة كذلك البيتوم اللي كان عندو واحد الزيادة مهمة، جعلت 35%، جعلت أنه معلوم تكاليف ديال الإنتاج ارتفعت.

وصحيح، أن العديد من المقاولات، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة فعانت من هاذ الإشكالية، بحكم أن الأرقام اللي كانت بنات عليها الصفقات اللي اخذاتها فهي مغايرة على ما هي تواجهه اليوم.

ولذلك، احنا اللي كنقوم به هو ثلاثة دالأمور:

الأمر الأول وهو الأسبوع المقبل إن شاء الله غنراجعو الأسعار، والتركيبة ديال الأسعار، باش غنديروها إن شاء الله الأسبوع المقبل، دابا أكثر من هاذ الشي كنشتغلو باش أننا ودابا قربنا، لأننا عندنا النسخة دالوزارة جاهزة، غنشوف مع الوزارات الأخرى، باش أننا نديرو كذلك واحد التركيبة هيكلية جديدة ديال الأسعار، باش أنه المعاملة ديال المحروقات وديال هاذ المواد اللي هي كتعرف هاذ التطورات جديدة، أن نرفعو منها باش نسهلو، باش ما

يقاش هاذ الإشكال مطروح بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الرئيس، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:**

**السيد الرئيس،**

في مستهل تعقيبنا نهنئكم السيد الوزير على تجديد الثقة المولوية السامية في شخصكم على رأس هذا القطاع الاستراتيجي الهام، متمنين لكم التوفيق في مهامكم.

وفي إطار التفاعل مع العناصر الواردة في جوابكم، نسجل في فريق الحركة الشعبية الملاحظات والاقتراحات التالية:

- **أولا،** من باب الموضوعية، لا بد السيد الوزير، أننا نسجل هاد الدينامية الإيجابية المتواصلة التي يعرفها قطاع التجهيز والماء كقطاع استراتيجي في إطار توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، متطلعين إلى مضاعفة الجهود لخلق توازن بين رهان المغرب الصاعد وتحديات مغرب التنمية الترابية المندمجة؛

- **ثانيا،** السيد الوزير، في هذا الإطار نسجل أن وضعية المقاولات المصنفة العاملة في مجال الأشغال العمومية والبنيات التحتية المنجزة لفائدة الدولة، لا تعكس هذه الدينامية التي يعرفها القطاع.

فرغم الأهمية الاقتصادية لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي يشغل حوالي 1.2 مليون شخص، أي 11.2% من الساكنة النشيطة المشتغلين بالمغرب، ويساهم بـ 6% من الناتج المحلي الاجمالي، فإن هذه المقاولات تعيش وضعية اقتصادية ومالية جد صعبة، جراء ارتفاع أسعار الغازوال والبيتوم، فالغازوال ارتفع بـ 70% بين مارس وأكتوبر 2026، والبيتوم ارتفع بين 45% في نفس الفترة، وفق أرقام الجامعة الوطنية للبناء والأشغال العمومية.

إضافة إلى ارتفاع سعر الإسمنت بـ 18% منذ سنة 2024 والصلب والحديد بـ 8% منذ 2024، كما ارتفعت تكاليف الشحن البحري بـ 30% بين مارس وأبريل من سنة 2026.

أضف إلى ذلك، السيد الوزير، الإكراهات المرتبطة بالمنافسة غير المتكافئة من طرف المقاولات غير المصنفة العاملة في القطاع غير المهيكل ومن المقاولات الأجنبية؛

- **ثالثا،** السيد الوزير، كما تعلمون في هذه الزيادات في أسعار الغازوال والبيتوم تمثل ما بين 60 و70% من أرقام معاملات هذه المقاولات مما ساهم في الرفع من تكاليف إنجاز مشاريع الدولة والإخلال ببنود دفتر التحملات في الصفقات العمومية أحيانا، وبالتوازنات المالية لهذه المقاولات في ظل إبرامها في سياق أسعار المواد الأولية التي أصبحت متجاوزة، مما يتطلب، السيد الوزير، التعجيل بتغيير وتحيين نظام مراجعة الأثمنة المعتمدة حاليا في دفتر التحملات، والذي لم يعد يواكب الارتفاعات المتتالية في الأسعار، إذ لا تغطي التعويضات الممنوحة في إطار هذه المنظومة سوى 35% من الخسائر الإضافية التي تتحملها المقاولة؛

- **رابعا،** إنصافا لهذه المقاولات المواطنة، ندعو الحكومة من خلالكم، السيد الوزير، إلى سن إجراءات تدبيرية استثنائية وإقرار حلول هيكلية مستدامة وتخصيص دعم مالي مباشر واستثنائي لها على غرار الدعم الموجه لقطاع النقل لمواجهة تداعيات ارتفاع أسعار المحروقات والبيتوم على المقاولات المعنية وحمايتها من مخاطر إفلاس وضمان استمرارية الأوراش العمومية.

علما، السيد الوزير، أن رئيس الحكومة السابقة أصدر منشور تحت رقم 09.2022 بتاريخ 18 أبريل 2022 لمواجهة انعكاسات جائحة كورونا والحرب الروسية على هذه المقاولات، لكن التدابير المتخذة في إطار هذا المنشور على أهميتها ظلت ظرفية ولم تعالج الاختلالات البنيوية لمنظومة مراجعة الأثمنة، مما فاقم الصعوبات المالية للمقاولات المعنية وساهم في إفلاس العديد منها؛

- **خامسا،** السيد الوزير، نتطلع أن يشكل الرفع من حجم الاستثمارات العمومية إلى 400 مليار درهم في مشروع القانون المالي لسنة 2027 مدخلا أساسيا لتوسيع نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية وتحسين وضعية المقاولات المصنفة العاملة في هذا القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للرد على هذا التعقيب.

**السيد وزير التجهيز والماء والغابات:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، باش نكونو واضحين.

صحيح أن هاذ الزيادات كان عندها وقع، ولكن حسب التقديرات ديال الوزارة فهاذ التكلفة ديال الأشغال تزاد بـ 10 إلى 15%، لأن النسبة ديال الاستعمالات كتبقى ضئيلة داخل هاذ الأمور، باش نكونو واضحين فيما بيننا، هذا ما تيمنعش بأن بحال قلت بأن أولا نراجعو بحال اللي تفضلت السيد المستشار، الأسبوع المقبل غيخرج إن شاء الله التركيبة الجديدة ديال الأسعار باش أنه ناخذو بعين الاعتبار هاذ التطورات إن شاء الله وهذا غيساعد في هاذ المجال.

النقطة الثانية كذلك كنشتغلو على الإعادة الهيكلية لهاذ الأسعار باش أن الطرح اللي تفضلتيو به أننا نتجاوزوه باش يكون عندنا واحد، وهاذ الشي تنديروه مع المهنيين تنحددو ما هي المواد اللي تيستعملو، لأن هذيك التركيبة كانت تتاخذ بعين الاعتبار بعض المواد اللي ما بقاش الواحد كيستهلك، وبالتالي ما تتحركش، وهذا تأدي بنا أنه الزيادة ما تتكونش.

إذن، اليوم احنا غا نراجعو هاذ التركيبة كلها باش ندخلو المواد المستهلكة حقيقيا والنسبة ديال الاستهلاك ديالها والمعاملة ديالها، باش فهاذ الإطار ناخذو بعين الاعتبار هاذ بكيفية هيكلية.

نقطة ثالثة، احنا كذلك داخل الوزارة وبتوجيهات كذلك من السيدة رئيسة الحكومة تنعملو باش أننا نخدمو فمجال باش أنه تكون شوية ديال المرونة مع بعض المقاولات الصغيرة جدا حسب المشروع اللي هوما عندهم باش يمكن لنا نلقاو الحلول المناسبة فهاذ الإطار.

زيادة على هاذ الأمر كذلك فاحنا تنسرعو بصرف الكشوفات الحسابية وعمليات التسلم المؤقت باش يسترجعو هذوك الضمانات ديالهم، باش نساعدو كذلك المقاولة فهاذ الإطار.

لأن الهدف ديالنا كوزارة، وهذا من اختصاص الوزارة، وهو نطورو المنظومة الاقتصادية ديالنا، احنا في حاجة أن هذيك المقاولة والمقاولة الصغرى والصغيرة جدا أساسية أنها تستمر، لأن هي اللي تتخلق فرص الشغل وهي اللي تتشغل في إطار المناولة مع المقاولات الكبرى وبها غيمكن لنا نحققو هذوك الأوراش الكبرى اللي طلقها جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثاني عشر والأخير موضوعه "النظام الأساسي لموظفي وأطر التجهيز والماء".

الكلمة للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد خالد السطي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**

أعتقد كل ما سردته والإنجازات والأمور اللي تتشتغلو عليها من بداية الجلسة إلى الآن تقف وراءه جنود خفاء، اللي هما الموارد البشرية ديال الوزارة ديالكم.

سؤالنا، السيد الوزير، حول النظام الأساسي ديال الأطر وموظفي وزارة التجهيز والماء.

نعتقد السيد الوزير هاذ الموضوع أثرناه أكثر من مرة، سواء في الجلسات العامة أو في اللجن، وأنا أتذكر السيد الوزير في آخر مناقشة الميزانية ديال الوزارة السنة الماضية، وكنت صريحا معنا، أكدت على أن هاذ السنة ديال 2026 صعب أنكم باش تخرجو النظام الأساسي للموظفين ديالكم، ولكن السنة ديال 27 نتمناو على أنه يكون الجواب إيجابي.

سؤالنا: مآل النظام الأساسي، السيد الوزير، لموظفي وأطر وزارة التجهيز والماء؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

**السيد وزير التجهيز والماء والغابات:**

**السيد الرئيس،**

شكرا السيد المستشار المحترم.

فبالنسبة لهاذ الموضوع، كما تعلمون هو موضوع أساسي وأنتم تعلمون بأن الموظفات وموظفي الوزارة فهما يلعبون دورا هيكليا واستراتيجيا في القيام بكل هذه الإستراتيجيات وكل هذه المشاريع الكبرى بالنسبة لبلادنا، وأشكرهم مرة أخرى على تعبئتهم وتجندهم لخدمة الوطن وخدمة كذلك هذه المشاريع الأساسية وخدمة المواطنات والمواطنين.

في هاذ الإطار، فكما تعلمون كان هنالك نقاش داخل الحوار الاجتماعي داخل الوزارة، ومع النقابات الأكثر تمثيلية داخل الوزارة، وقع واحد التوافق حول واحد المشروع ديال النظام الأساسي، هاذ المشروع دالنظام الأساسي كنا رفعناه للسيد رئيس الحكومة السابق، واليوم كذلك غنرسلوه للسيدة رئيسة الحكومة، لأن كل ما هو له بعد مادي وعندو تداعيات مادية فما يمكن لو يدخل إلا في إطار الحوار الاجتماعي الوطني، واحنا تنتمناو كل خير إن شاء الله في هذا المجال.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشار السيد خالد السطي:**

شكرا السيد الوزير.

ولكن مع ذلك نعاودو نأكدو على أن فعلا كاين حوار اجتماعي مع النقابات ومنها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تنعتقد تم عقد أزيد من 80 أو حوالي 80 اجتماعا من أجل إعداد صيغة مشتركة توافقية حول نظام أساسي لموظفي وأطر التجهيز والنقل على أن يكون يعني عادلا وأن يكون منصفا ومحفزا.

وكذلك السيد الوزير على غرار باقي موظفي الدولة، عدد من القطاعات يعني في السنة، خصوصا في السنة الماضية أو التي قبلها يعني الحكومة صادقت على مجموعة أو أخرجت مجموعة من الأنظمة الأساسية ديال عدد من القطاعات ديال الوظيفة العمومية، وباقي عدد من القطاعات منهم ديال الوزارة ديالكم.

لذلك نتمناو، السيد الوزير، على أنه على الأقل يتوقع محضر اتفاق، لأن لحد الآن ما توقعش المحضر اتفاق ما بين الوزارة والشركاء، ومن طبيعة الحال خص تأنبليكا معكم وزارة المالية في هاذ الأمر، لأن كما قلت فعلا هو الأمر خصو اعتمادات مالية، ونتمناو على أن هاذ السنة ديال 27 تكون سنة الحسم

ويحضاو الموظفين والأطر ديال الوزارة ديالكم - كما قلت - بنظام أساسي.

أيضا كاين ملف آخر، صحيح، هو كان عندنا فيه كذلك مقترح سؤال الشفوي مدرج منذ مدة، هو الأعوان ديال الشساعة، نتمناو على أن كذلك هاذ الملف السيد الوزير، راكم بذلتو فيه مجهود مشكورين نتمناو على أنكم تزيدو تبدلو فيه مجهود أكبر من أجل طي هاذ الملف بشكل نهائي وإنصاف هؤلاء وأنت أدرى بوضعهم.

أيضا السيد الوزير، أغتنم الفرصة من طبيعة الحال تم إلحاق قطاع ثالث عندكم، اللي هو ديال المياه والغابات، والقطاع ديال المياه والغابات طبعا كذلك فيه أطر، كينتظرو النظام الأساسي ديالهم، بداو مع السيد الوزير السابق وزير ديال الفلاحة، لم يتم إنهاء الملف ديالهم، اللي عندهم أساسي فيه هو ملاءمة النظام الأساسي ديالهم مع النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

نتمناو على أن يكون كذلك يتفتح حوار مع الممثلين ديالهم، أشنو بغاو هما بطبيعة الحال؟ خص مراعاة الخصوصية ديال المهندس الغابوي في المهام ديالو، الأمور اللي عندها علاقة بالتقنية والسيادية والضبطية إلى آخره.

السيد الوزير، بالمناسبة سأمدك بملف متكامل حول هاذ الفئة بعد نهاية الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

**السيد وزير التجهيز والماء والغابات:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فأولا، بالنسبة للنقطة ديال أعوان الشساعة، كما تعلمون، درنا واحد المجهود خاص، وهنا بغيت نشكر السيد وزير الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية على التفاعل الإيجابي، لأنه انتوما عارفين بأن كان واحد الحيف، كان واحد الحيف، كاين بعض أعوان الشساعة كانوا تيتقضاو واحد الأجر معين وكاين أعوان آخرين تيتقضاو بحال هاذ القضية ديال الإنعاش الوطني، وهذا خلق لينا واحد الإشكال كبير على الصعيد الوطني.

وبالتالي فهاذ الإطار، استطعنا اليوم توحيد بالنسبة للأجور عندهم الأجور الأعلى اللي هي كاينة غتعطى لكل عون، وهذا واحد التحول كبير اللي درناه.

نقطة ثانية كذلك، من بين الأمور اللي حققنا، وهو أنه الحق في التغطية الصحية، كذلك باش أنها تعمم، وتنشتغلو دابا كذلك تدار بالتدرج القضية ديال التقاعد باش يكون عندهم كذلك حق في التقاعد، فهذا كلو أمور اللي تم التحقيق ديالو فهاذ الإطار، واحنا غنواصلو معلوم باش نزيدو نحسنو الظروف ديالهم فهاذ الإطار، لأن تيلعبو دور حساس، وخصوصا دابا واحنا مقبلين على الفصل ديال الشتاء، وإن شاء الله يوم الجمعة المقبل أو يوم الخميس غنطلقو كذلك الحملة الخاصة باش أنه نعبأو الإمكانيات والآليات اللازمة من أجل مواجهة الإشكالية ديال الثلوج والطرق اللي هي تتقاس بالفيضانات إلى آخره.

وأعوان الشساعة، ونقولها بكل وضوح، راهم تنعتبروهم أبطال، لأن تيلعبو واحد الدور خاص وتياخذو العديد من المخاطر لأنهم عندهم تبارك الله عليهم هاذيك القدرة وعندهم هاذيك التقنية، واحنا كل يوم ما يمكن لينا إلا نشكرهم على المجهودات الكبيرة اللي تيقومو بها، لأن بلا بيهم شحال ديال الطرقان غيمكن تنتظر 48 ساعة باش تحل، بالفضل ديالهم من بعد ساعات قليلة تنوصلو لنتائج.

فإن شاء الله راهم في قلوبنا وغنخدمو باش أننا نزيدو نحسنو كذلك شروط الحياة ديالهم والعمل ديالهم.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيد الوزير المحترم، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وننتقل للسؤال الموجه إليه حول "التراخيص العقارية بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير المحترم،**

عن الإجراءات الحكومية المتخذة لتيسير وتبسيط التراخيص العقارية بالوسط القروي، نسائلكم؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

**السيد سمير بلفقيه، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد المستشار،**

بغيت نذكر - كيف ما كتعرف - بغيت نذكر فالبداية على مكانة العالم القروي في البرنامج الحكومي، واللي خصصت لو الحكومة واحد الحيز كبير

في إطار تفعيل مقومات العدالة المجالية وكذلك الرفع من مؤشرات التنمية بالعالم القروي وتحسين جاذبية العالم القروي.

ملي كنهضرو على العالم القروي فاحنا كنهضرو على 98% من التراب الوطني، كنهضرو كذلك على 13.4 ديال المليون ديال المغاربة كيعيشو بالعالم القروي، وكذلك كيساهم بـ 20% من الناتج الداخلي الخام.

فيما يتعلق بتراخيص فالعالم القروي، التراخيص العقارية، بغيت نذكر كذلك أنه 84% من المراكز القروية مغطاة بوثائق التعمير، عندي هنا جوج دالمستويات.

المستوى الأول ديال الوكالات الحضرية اللي كتقوم بواحد العمل رائع فهاذ الإطار مشكورة على ذلك، واللي غير فهاذ المدة ديال الولاية الأخيرة، تقريبا عندنا واحد 203 ألف طلب دراسة مشروع على مستوى الوكالات العقارية، الموافقة ديالها على هاذ 203 ألف تقريبا 53%، أي حوالي واحد 110 ألف إذن، واحد العمل كبير، وفي هاذ 53 ألف منها تقريبا 73% عندها واحد المساحة أقل من 1000 متر مربع.

هناك كذلك المستوى الثاني هو الدورية المشتركة ما بين وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، اللي كانت فأبريل 2023 واللي قامت بواحد العمل ديال تحديد الدواوير، وانتقلنا غير من هاذ المدة ليوم 2026، تقريبا من واحد 975 مركز دوار محدد لـ 4080، وهذا اعطانا تقريبا اليوم واحد 11 ألف طلب اللي تدرس، منها واحد ثلاثة.. (كلام غير واضح) حصلت على طلب الموافقة.

إذن على العموم كاينة واحد الدينامية، كاينة واحد الرغبة، كاينة واحد الإرادة لتبسيط المساطر على مستوى العالم القروي، لأن كاين واحد الانتظارات كبيرة عند الساكنة دالعالم القروي، انتظارات كبيرة وكبيرة بزاف.

وكذلك بغيت نأكد أنه كاين قانون التعمير 12.90 اللي غيكون ورش كبير فهاذ الصدد واللي غادي ياخذ بعين الاعتبار الإجابة على مجموعة من الإشكالات اللي يمكن مازال حاضرة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

بدوري أهنئكم عن الثقة المولوية السامية، نتمناو لكم التوفيق في المهام ديالكم.

**السيد الوزير،**

إن معاناة ساكنة الوسط القروي، وخاصة النائية منها، جراء الحرمان من العديد من المرافق الحيوية والضرورية لحياة كريمة، لا يستقيم والعناية التي يوليها صاحب الجلالة لهاته الساكنة، والذي ما فتئ يلح في خطبه السامية على إيلائها العناية اللائقة بها، وبما يوفر لها ظروف العيش الكريم، إلا أن وضعها بين المطرقة والسندان من أجل الولوج لأحد أهم الحقوق الأساسية المتعلقة بضمان ملاذ سكني آمن في حدود أبسط شروط العيش الكريم بأسوار تقيهم من قساوة البرد شتاء والحرارة صيفا، هو أمر غير مقبول وغير مستساغ، بل وخرق دستوري ماس بأهم الحقوق والحريات.

الكل يعلم، السيد الوزير المحترم، النزيف المتزايد لساكنة الوسط القروي إلى المدن والاحصائيات الماثلة أمامكم حسب الإحصاء 2024، حقيقة هاذ الإحصاء ماشي لسبب غير التشديد على البناء، بل هناك أسباب أخرى اللي هي البحث على العيش الكريم والخدمات الأساسية، وكذلك السنوات المتتالية للجفاف، ولكن البناء بحكم أننا رؤساء جماعات على المستوى الترابي كنحسو بأن البناء حتى هو كيشكل واحد ركيزة أساسية اللي تتعطي للمغادرة وعدم الاستقرار في العالم القروي.

إن أثر هذا النزيف تمتد لمختلف مناحي الحياة الاقتصادية، نموذج واقع القطيع الوطني للماشية، وعلى المستوى الاجتماعي استمرار نمو أحزمة الفقر بمحيط المدن والأثار الاجتماعية التي ترافقه.

كل ما سبق يجعل مشروعية طرح السؤال، هل يستقيم الوضع بمواصلة إلزام هذه الساكنة بضوابط صارمة للبناء، بمقابل غياب أبسط الشروط الضرورية من الربط بشبكات الماء الشروب والصرف الصحي والكهرباء في بعض المناطق وشبه غياب لتدبير النفايات؟

فهنا تنتفي بشكل سافر قاعدة الإلزام يقابله الحق، إن معاناة هذه الساكنة، السيد الوزير المحترم، تتضاعف لما نستحضر أن غالبتها غير متملكة للآليات لتتمكن من مواكبة طول الإجراءات والمساطر، هذه الساكنة التي تحتاج منا كل الدعم والمساندة والمواكبة وتبسيط مساطر المعالجة ومختلف الإجراءات، ونعتقد أنها المدخل لمعالجة العديد من الظواهر والانتكاسات الاجتماعية، والحد من هذا النزيف المتواصل.

وباستحضار كون أعداد كثيرة من الدواوير والمراكز القروية تعاني من غياب جيل حديث من وثائق التعمير، فعلا جا في المداخلة ديالكم الوكالات، حتى احنا كذلك كنوه بالدور اللي تتقوم به الوكالات فعلا على المستوى ديال التراب، وفعلا دور اللي هو مهم كتدير المواكبة وحالة واحد العدد ديال المشاكل على مستوى التعمير والتراخيص والتوجيه العمراني وكذلك المساندة في المشاريع.

.. تجعل طالب الترخيص أمام انتظار وترقب مجهول على الرغم من صدور الدورية المشتركة بين السيد وزير الداخلية ووزارتكم في 23 أبريل 2023.

وفي هذا الباب نعتقد أنه من الواجب الإسراع بإخراج قانون التعمير بالوسط القروي، واحنا فعلا متفائلين بأن البرنامج الحكومي جاب هاذ الآلية، اللي كنطلبو هو الإسراع باش على الأقل نحدو من هاذ النزيف السيد

الوزير، لأن كاين إشكال كبير وكبير على مستوى العالم القروي، وأن يتضمن تقييد طلبات الترخيص بآجال محددة وقصيرة تحت طائلة اعتبار ترخيص ضمنية يحق لصاحبه مباشرة أشغال البناء.

كذلك، الإشكاليات اللي كاينة فالتنزيل ديال المساعدة التقنية، كاين إشكاليات فعلا فهاذ التنزيل، كنطلبو السيد الوزير باش تسهر على هاذ الملف باش هاذ المساعدة توصل للناس في أقرب الآجال إن شاء الله باش يلقاو على الأقل يتجاوب على هاذ الحق اللي هو دستوري ديال السكن اللائق، وخاصة في العالم القروي اللي الكل راه كيبني غير على أساس الاستقرار ماشي على أساس المضاربات العقارية، كما هو في المدن وفي الحواضر اللي هي كبيرة.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للرد على هذا التعقيب.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد المستشار.

أولا، كنشكرك لأنك ربطتي واحد الموضوع اللي مهم اللي هو طبيعة السكن بالعالم القروي وعلاقتو بالهجرة إلى المدن.

كذلك، فيما يتعلق بالرفع من مستوى المعيشة على مستوى العالم القروي هناك برامج متعددة، اليوم نحن نتحدث عن التراخيص العقارية بالمجال العقاري، هناك برنامج سياسة المدينة واللي كتهم العالم القروي والحضري كذلك، راه تقريبا من 2015 لليوم راه عندنا تقريبا واحد 955 جماعة ترابية، منها تقريبا أكثر من 800 كلها قروية استفادت من هاذ العملية.

إذن كاين هناك واحد التصور مندمج اللي كيدفع من أجل إعادة تهيئة مجموعة من الحواضر، هناك برنامج المراكز الصاعدة، 12 واحد كل جهة، اليوم غننتقلو إن شاء الله لـ 24، إذن هناك واحد التصور متكامل، ولكن اللي أكيد في علاقتو مع السؤال هو القانون 12.90 واللي خصنا نسرعو به وخصو يخرج للوجود، وهذا التزام ديال الحكومة اللي هو غادي يأطر لنا التصور الكامل اللي جات به الحكومة فيما يتعلق بالعالم القروي سواء على مستوى دعم السكن، سواء على مستوى إعادة التهيئة ديال مجموعة من الجماعات الترابية.

إذن هذا التزام غادي نسرعو به وغادي نخرجوه وغادي يكون جزء كبير فيه مخصص للعالم القروي وللتراخيص ولمعالجة المشاكل الحاضرة، وهذا التزام ديال الحكومة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثاني موضوعه "المقاربة الجديدة لدعم السكن المباشر".

الكلمة للفريق المحترم، فريق الحركة الشعبية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة،**

**السيد الوزير،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

عن تصور الحكومة لتطوير وتوسيع منظومة الدعم المباشر للسكن، نسائلكم السيد الوزير؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو برنامج دعم السكن هذا برنامج ملكي بامتياز، هذا يعكس الإرادة ديال سيدنا الله ينصرو لضمان السكن اللائق لجميع المغاربة، وهذا ما أطره بلاغ الديوان الملكي ديال 17 أكتوبر 2023، منذ يناير 2024 إلى اليوم هناك تقريبا.. عندنا واحد 237 طلب استفادة من الدعم المباشر، هاذ الدعم المباشر -كما تتعرفو - غير من باب التذكير أنه 300 ألف درهم، هناك استفادة ديال 100 ألف درهم، وبين 300 ألف درهم و700 ألف درهم المستفيد المواطن يستفيد من مبلغ قيمته 70 ألف درهم.

إذن هاذ البرنامج جا أولا أعطى الحرية للمواطن باش يختار السكن ويختار المنعش العقاري، أعطى واحد الحمولة كبيرة لمبدأ الشفافية، هناك منصة مباشرة، الدعم كيمشي مباشرة للمستفيد.

وفهاذ الإطار ذوك 237 ألف اللي عندهم طلب مستوفي لكافة الشروط، استافدو تقريبا إلى حدود اليوم 131 ألف، فشتنبر الماضي كانت تقريبا 128 ألف، ولكن الحكومة دارت واحد الإجراء عاجل، لأنه طلبات الاستفادة مرتفعة، تزداد يوما بعد يوم، وعالجت هاذ الموضوع، وضخت تقريبا واحد المبلغ ديال 600 مليون درهم على مرحلة 300 مليون ف 300 مليون درهم، واللي اعطاتنا تقريبا المعالجة ديال واحد 3700 ملف كان كينتظر الاستفادة من الدعم.

إذن، على مستوى المقاربة الجديدة، هناك تقييم، هناك تقييم داخلي اللي غنقوم به الوزارة، عندو هدفين:

أولا، توجيه ديال.. الاستهداف، باش تكون عندنا واحد نجاعة الاستهداف بشكل كبير، الدفع كذلك إلى توسيع المستفيدين على كافة التراب

الوطني، سواء على المجال الحضري أو المجال القروي.

وكذلك هناك تقييم خارجي فهاذ الإطار، اللي أكيد هو أن الوزارة كتشتغل على واحد التصور، لأن البرنامج اليوم كيمشي من 2024 لـ 2028، واحنا فالبرنامج الحكومي غادي يمشي حتى لنهاية الولاية، وعندنا واحد الطموح كبير إن شاء الله، إذن هاذ البرنامج غادي يقوم بإعادة الرفع من نجاعة هاذ المقاربة، من أجل الدفع من الاستفادة أكبر عدد من المواطنين من البرنامج.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

بداية، نهنئكم السيد الوزير على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها على رأس هذا القطاع الاستراتيجي الهام، ونتمنى لكم التوفيق في مهامكم.

وتفاعلا مع جوابكم، نود في فريق الحركة الشعبية، التأكيد على ما يلي:

أولا، السيد الوزير، بخصوص الدعم المباشر للسكن، وإذ نؤكد أهمية هذا البرنامج لا من حيث فلسفته ولا نتائجه، فإننا نتطلع إلى تقييمه تقييما شاملا، بغية تصحيح الاختلالات المتعددة المرتبطة باستهداف وبشروط الاستفادة.

وبقراءة الأرقام الصادرة عن وزارة المالية إلى حدود نهاية أكتوبر 2026، نسجل غياب الإنصاف المجالي في قواعد الدعم ومجاله الترابي، ففي الوقت الذي استفادت جهة الدار البيضاء مثلا بنسبة 34.5% من حجم الدعم، نسجل أن نسبة استفادة جهة درعة - تافيلالت لم تتجاوز 0.6% وجهة مراكش- أسفي بنسبة 3.7%، بينما سجلت نسب جهة الداخلة - واد الذهب 0% وجهة كلميم 0.1%.

وعن الأقاليم التي لم تستفد، أي عندها 0% هي تقريبا زاكورة، واحد العدد ديال الأقاليم الأخرى اللي ما استفداتش حتى بشي.. ولو بمستفيد واحد.

إنها معطيات تكشف بوضوح السيد الوزير، ما نبهنا إليه في فريق الحركة الشعبية، مرارا تحت هذه القبة، هو مفاده أن قواعد هذا الدعم افتقرت إلى بعد إنصافي مجالي؛

ثانيا، السيد الوزير المحترم، بناء على ما سبق، نسجل بإيجابية تفهم الحكومة لملاحظاتنا وإقدامها في البرنامج الحكومي على تخصيص دعم للسكن القروي والتزامها بإحداث 1000 سكن بالوسط القروي وقبول فكرة إصدار قانون خاص بالتعمير في العالم القروي.

ولكن ما ينتظر ساكنة القرى والجبال اليوم، هو كيفية تنزيل هذه الاختيارات والبرامج، فلماذا دعم محدد في 40 ألف درهم بدل 70 ألف درهم و100 ألف درهم؟ واش هاذ الناس اللي فالبادية كيبنيو بالطوب؟ ما كيبنيوش بالسيمة؟ حتى هاذ الناس راهم يسكنو فواحد السكن اللي هو لائق واللي كيتمناوه.

غير السيد الوزير، أنا اللي كنتمنى من الحكومة، غير سرعو لهم غير اعطيوهم يبنيو، لا تعطيو لهم حتى ذيك 40 ألف لا تعطيوها ليهم كاع، راه هاذ الشي، السيد الوزير، هاذ المنع ديال البناء فالعالم القروي راه رفع من أعداد ديال الطلاق والتطليق، راه شتت واحد ديال العائلات، غير باش نحطكم في الصورة، سرع بواحد العدد ديال التهجير ديال أو ذاك السكن، الناس مشات كلها هربت للمدن ولهذا السيد الوزير، إيلا كان ممكن تخرجو هاذ القانون لحيز الوجود في أقرب الآجال، لأن الناس فالحقيقة راه ما بقاش تحمل هاذ الشي ديال أسميتو..

وما هو تصور الحكومة لحل إشكاليات الوعاء العقاري بشكل مجمل، لأن واحد العدد ديال الأراضي في العالم القروي سلالية ولا غابوية ولا على الشياع، ولا..

ولهذا السيد الوزير، احنا نطلبو منكم تسرعو وتخرجو لنا هاذ القانون لأن الناس في البادية احتقان كبير، واحنا كرؤساء جماعات راه كنظلو نتخبطو في هاذ المسائل هذه، واحنا كرؤساء جماعات راه ما يمكنش لنا لا نرخصو ولا.. لأن القانون تيمنعنا من هاذ الشي.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد المستشار.

وأنا واعي بهاذ الحرقة اللي هضرت بها السيد المستشار، اللي أكيد أنا نفضل نهضر على الترخيص بدل المنع، لأنه الترخيص أول حاجة تياخذ بعيد الاعتبار الحياة ديال المواطن والحفاظ وتجنب المخاطر والكوارث، إذن هذا هو الأصل هو حياة المواطن ماشي المنع، المنع من أجل المنع، قلت 100 ألف بناية اللي التزمت بها الحكومة في هاذ الولاية إلى حدود الولاية بمعدل واحد 20 ألف بناية سنويا.

وهاذ المشروع إن شاء الله الرحمان الرحيم غادي نجيبو التصور ديالو بشكل كامل، عندنا القانون ديال 12.90 اللي هضرت عليه مع السيد المستشار، اللي هو الإطار اللي غادي يحل لنا مجموعة من العراقيل.

صحيح هناك إشكاليات العقار بالعالم القروي اللي هي معقدة ومعقدة وعندها واحد الخصوصية كبيرة، اللي أكيد هو لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية، الخصوصية ديال هاذ المناطق القروية من أجل التجاوب مع الانتظارات ديالهم.

راني سبق لي وقلت في السؤال الأول، هناك واحد الإرادة لتبسيط المساطر إلى أقصى حد خصوصا بالناس اللي تيسكنو في واحد الدواوير، هناك مازال مسائل أخرى اللي خصنا نعالجوها، وهذا إن شاء الله اللي غادي نحاولو تنوعدك غنلتزمو بالتسريع في هاذ الإطار.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثالث موضوعه "استكمال برنامج القضاء على السكن غير لائق".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة مينة حمداني:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

- أولا، السيد الوزير، كنهنئكم على الثقة المولوية السامية ونتمناو لكم التوفيق.

- وثانيا، تهنيو نفوسنا كذلك على المجهود الكبير اللي دارتو بلادنا في محاربة السكن غير اللائق.

البرامج والمشاريع اللي استهدفت إعادة تهيئة الأحياء ناقصة التجهيز والحد من انتشار أحياء الصفيح وتوفير بدائل سكنية للأسر المعنية، كلها مجهودات تتستحق التنويه، بلادنا قطعت أشواطا مهمة في هاذ الملف وكنثمنو النتائج الإيجابية اللي تحققات فبعض المناطق.

هاذ الشي علاش تنساءلكم، السيد الوزير، عن استكمال برنامج القضاء على السكن غير لائق.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيدة المستشارة على السؤال اللي هو موضوع مهم لواحد الدرجة كبيرة، لأنه السكن اللائق هو مكفول بقوة الدستور، الفصل 31 من الدستور، وكذلك يدخل في إطار الأوراش الكبرى اللي جا بها مفهوم الدولة الاجتماعية، لأنه يهدف إلى حفظ كرامة المواطن، لأن السكن اللائق هو محدد أساسي للحفاظ على كرامة المواطن والأسرة ديالو والأبناء ديالو.

هنا عندنا 3 المستويات، لأن هناك - كما تفضلت في السؤال ديالكم - هناك محاربة دور الصفيح في هاذ الميدان غير اللائق، هناك معالجة المباني الآيلة للسقوط، وكذلك تأهيل الأحياء الناقصة للتجهيز، كاين ثلاثة ديال الأوراش، ثلاثة ديال المستويات، اللي تتدخل في إطار صندوق تضامن الإسكان اللي هو تيمول بشكل كبير هاذ الأوراش.

فيما يتعلق مثلا بمحاربة مدن الصفيح هذا ورش ملكي، كذلك اللي انطلق منذ 2004 إلى اليوم ويمكن غتجي فرصة أخرى في الأسئلة المقبلة باش نعمقو فيه بشكل كبير.

فيما يتعلق بالبنايات الآيلة للسقوط، وأنا متفق معاك وهنا فين تنلمسو طبيعة السكن غير اللائق، هناك تقريبا واحد 43 ألف بناية، 43 ألف بناية اللي كانت تحصات إلى حدود اليوم اللي تتعني واحد 79 ألف أسرة، فهاذ 43 ألف بناية تم معالجة تقريبا واحد 27 ألف بناية واللي تهم واحد 53 ألف أسرة، ملي تنقول المعالجة، هناك عندنا سواء الهدم الكلي أو الهدم الجزئي أو الترميم أو التدعيم أو مجموعة من الأنواع ديال التدخلات.

اللي أكيد هناك واحد العدد كبير من الاتفاقيات فهاذ الإطار، 87 اتفاقية في هاذ الورش تيدار بشراكة مباشرة وبتنسيق مباشر مع وزارة الداخلية ومع السادة العمال والولاة اللي تيقومو بواحد الدور كبير فهاذ العملية لأن هناك الإحصاء، عملية الإحصاء، عملية التدقيق فهاذ المباني وكذلك كاينة عملية التدخل.

إذن هذا تحدي مشترك لنا جميع، الحمد لله اللي أكيد اليوم هو أنه كاين تسريع بتنزيل وإخراج هاذ الاتفاقيات وضبط هاذ البنايات الآيلة للسقوط، خصوصا ملي تيجي محطات التساقطات المطرية، هاذ السؤال تيرجع بقوة وبحدة في النقاش العمومي.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة مينة حمداني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**

كنشكركم على هاذ الإحصائيات المهمة اللي اعطيتو لنا خصوصا فيما يخص السكن الآيل للسقوط، خصوصا واحنا على أبواب فصل الشتاء.

التهنئة ديال نفوسنا بالنجاح اللي تحقق ما كيمنعناش السيد الوزير، بأن المعالجة ديال إشكالية السكن غير اللائق ما خصهاش تقتصر غير على الجانب العمراني أو لا على معالجة المظاهر ديالو، بل خص الجميع يوقف بجدية على الجذور العميقة ديالو، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مجالية، لأن إيلا بقات الأسباب الحقيقية قائمة غادي نلقاو راسنا تنعاودو نخلقو نفس المشاكل في مناطق أخرى.

فهاذ الإطار، بغينا نلفتو الانتباه ديالكم السيد الوزير، للعلاقة التاريخية الوثيقة بين نشأة الأحياء والتجمعات السكنية غير اللائقة وبين الأحياء الصناعية والمناطق المنجمية والفلاحية الكبرى، هاذ الأحياء تخلقات باش تستوعب اليد العاملة اللي كانت تتجي تخدم في هاذ الأنشطة الاقتصادية، ولكن ما كانتش تترافقها كما تتعرفو، السيد الوزير، سياسة سكنية واجتماعية ومجالية تستجيب لحاجيات الأجراء والعائلات ديالهم، والنتيجة هي أن بزاف ديال هاذ التجمعات بقات تتعاني وبعضها حتى اليوم من الهشاشة.

**السيد الوزير المحترم،**

احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، متأكدين بأن السكن اللائق ما خصوش يكون غير توفير جدران وسقف، السكن اللائق خصو يكون فضاء حقيقي للاندماج الاقتصادي والاجتماعي والمجالي، خصو يصون كرامة المواطن - كيف ما قلتو السيد الوزير - ويوفر له بيئة سليمة مستقرة باش يربي وليداتو ويحس بالأمان، ماشي طبعا مجرد حل ترقيعي تيخلي الأجير دائما في وضعية هشاشة.

من جهة أخرى وأكيد غتفقو معنا كذلك، السيد الوزير، هناك صعوبات متزايدة كيواجهوها الموظفين والموظفات والأجراء عموما باش يوصلو للملكية العقارية والسكن اللائق.

الأسعار ديال العقار ولات خيالية في العديد من المدن اللي تتوفر العمل وتكاليف البناء والتمويل ولات باهضة وهاذ الشي تيحمل المواطنين ديون كتمتد بعض المرات سنين طويلة وكتثقل الكاهل ديالو والأسرة ديالو، وأكيد بعض المرات تتأثر حتى على جودة الحياة اللي كيتمناها.

من هاذ المنطلق، كنأكدو على ضرورة:

- ✓ تطوير برامج دعم السكن بطريقة تتراعي القدرة الشرائية ديال الأجراء وعموم المواطنين؛
- ✓ إصلاح نظام قروض السكن باش تكون أكثر ملاءمة؛
- ✓ تعزيز دور الدولة والتعاونيات في توفير مساكن بأسعار تفضيلية باش نكرسو سياسة سكنية عادلة ومندمجة وما نجعلوش السكن اللائق امتياز مرتبط فقط بمستوى الدخل أو القدرة على الاقتراض.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم..

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيدة المستشارة.

هو أنا متفق معك، لا أحد يجادل أنه صحيح أن الأصل هو البناية، هو بعدا المواطن والأسرة ديالو كيكونو في أمان الله وحفظه مطمئنين من الكوارث ومن الشتا ومن الطبيعة بشكل عام، ولكن هذا ما تيمنعش بأنه من حقو، وهذا حق ديال المواطن، هو كيعيش في واحد الفضاء اللي فيه الشروط الدنيا ومقومات العيش الكريم من تجهيزات عمومية ومن أمان وكل ما تستلزمه الحياة الكريمة.

ولهذا كاين برامج موازية - كما قلت للسيد المستشار - كاين برامج موازية داخلة في إطار سياسة المدينة اللي كنقوم بالتدخل على مستوى التهيئة ديال هاذ المناطق كذلك، مثلا كنت غير مثلا فالسمارة، كاين هناك كانت عملية إعادة الإيواء وكاين عاود ثاني المشروع ديال التدخل لإعادة تهيئة هاذ المناطق والرفع من الجمالية ديالها والجاذبية ديالها وتحسين ظروف العيش الكريم.

وهضرت على برنامج دعم السكن اللي تفضل به كذلك السيد المستشار، متفق معاك، حتى هذا برنامج آخر كيدخل في هاذ الإطار، واللي عندو صحيح أن البعد المجالي سؤال كيساءلنا اليوم على التوزيع المجالي، ولكن هذا العرض والطلب، احنا العرض هذا ديال المنعشين العقاريين، الدولة والحكومة حاضرة بقوة من أجل الاستجابة لطلبات المستفيدين، ولكن العلاقة بين المواطن وبين المنعش العقاري ولا السكن، هذا علاقة احنا بعادين عليها.

اللي أكيد هو أنه كانت واحد الاستفادة كثيرة، تقريبا 43 (المقصود: 43 ألف)، 23% فيهم من مغاربة العالم، 40% من النساء و53% من الشباب اللي أقل من 40 سنة.

اللي أكيد هو أن خص واحد التصور مندمج، رؤية مندمجة فيها السكن اللائق، فيها إعادة الهيكلة والرفع من مستوى الفضاء اللي كيعيشو فيه المغاربة، وهذا برنامج كذلك، وكذلك حتى المواطنين اللي باغيين يقتنيو السكن خص تكون الدولة عندها تساهم باش تعطيهم الفرصة باش يكتسبو حتى هوما واحد السكن لائق.

إذن، هذا تصور، كان عمل كبير تدار فالولاية السابقة، على مستوى قطاع.. نعطيك غير مثال عندنا..

شكرا، اسمح لي، شكرا جزيلا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الآني الرابع موضوعه "سياسة المدينة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق المحترم الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

**المستشار السيد الخمار المرابط:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول سياسة المدينة، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما قلت للسيدة المستشارة، هو أنه سياسة المدينة تدخل في إطار واحد التصور مندمج، واحد التصور متكامل، اللي كيجاوب على الإشكالية برمتها، حينما نتحدث عن سياسة المدينة ما كنهضروش على المدينة كمجال ترابي، كنهضرو على المجال الحضري وكذلك كنهضرو على المجال القروي، وهنا نعطيك غير كمثال تقريبا عندنا واحد من 2015 لليوم تقريبا واحد 915 جماعة ترابية استفادت من برنامج سياسة المدينة، منها تقريبا واحد 804 جماعة قروية، فقط جماعة قروية، كيعيشو فيها واحد 7 داملليون ديال المواطنين، و6431 ديال الدواوير.

إذن هاذ المشروع هو يأتي مع الشركاء المحليين، المنتخبين المحليين، مجالس الجهات، مجالس الجماعات كذلك، وزارة الداخلية، في إطار اتفاقيات، في إطار اتفاقيات شراكة اللي كتلتزم فيها الوزارة من أجل دعم تقديم الدعم البناء ديال الاتفاقية، وكذلك جزء من التكلفة ديال هاذ الاتفاقية.

إذن، هناك تقريبا واحد 578 اتفاقية من 2015 إلى اليوم، بواحد الكلفة كبيرة جدا، واحد 87 مليار ديال الدرهم اللي ضخت الدولة فقط فسياسة المدينة، الوزارة تحملت منها واحد 24 مليار ديال الدرهم.

إذن، هناك انتظارات كبيرة، عندنا فالمغرب الحمد لله 1503 ديال الجماعات الترابية، والوزارة، الحمد لله، عبر صندوق التضامن للإسكان (FSH[2]) غادي تواكب وتستمر على هاذ الدينامية باش تجاوب مع انتظارات الساكنة فكل مختلف ربوع المملكة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

**المستشار السيد الخمار المرابط:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

بداية، لا يفوتنا إلا أن نقدم لكم السيد الوزير المحترم أصدق التهاني بمناسبة الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها على رأس هذه الوزارة الاستراتيجية، متمنيا لكم كامل التوفيق والنجاح.

**السيد الوزير المحترم،**

نسجل باعتزاز كبير في فريق الأصالة والمعاصرة النهج المؤسساتي الرصين الذي اتسم به قطاع سياسة المدينة، نهج قوامه الإنصاف المجالي وتغليب مصلحة المواطن فوق أي اعتبار حزبي أو لون سياسي.

فالمشاريع والبرامج التي أطلقتها هذه الوزارة في مجال سياسة المدينة لم تخضع لمنطق التموقع السياسي، ولم تكن مجالا للمزايدة أو تصفية الحسابات، بل استندت إلى معايير موضوعية، يعني، تستهدف تقليص الفوارق داخل الحواضر وتحسين إطار عيش الساكنة أينما وجدت.

ولهذا، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نثمن عاليا العمل الجبار الذي قامت به سلفكم في هذا القطاع، السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، والتي أرست لبنات أساسية في سياسة المدينة برؤية واضحة وإستراتيجية صائبة وبإرادة قوية وبانفتاح كبير على جميع المتدخلين دون تميز، ونحن متأكدون أنكم ستواصلون ما أبدته السيدة الرئيسة المنصوري بنفس الروح وبنفس الالتزام وبنفس الإرادة.

**السيد الوزير المحترم،**

وإذ نثمن عاليا على المنجزات، فإننا متأكدون أنكم واعون بما يجب فعله، فقط من باب يعني التذكير نقترح عليكم مواصلة هذا النفس الإصلاحي بنفس الوثيرة مع الأخذ بعين الاعتبار المقترحات التالية:

- **أولا،** ضرورة تعزيز الالتقائية بين مختلف المتدخلين؛
- **ثانيا،** ضرورة إيلاء عناية خاصة للمدن المتوسطة والصغرى والمراكز الصاعدة، التي تعاني من خصاص كبير في التجهيزات؛
- **ثالثا،** ضرورة إعطاء الأولوية لمعالجة الأحياء الناقصة التجهيز والمباني الآلية للسقوط؛
- **رابعا،** ضرورة المزيد من تبسيط المساطر وتسريع وثيرة إنجاز الاتفاقيات.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة سنظل سندا لكل مبادرة تخدم المواطن وسندا لكم لإصلاح يعزز العدالة المجالية، وسندا لكم كذلك، السيد الوزير المحترم، في كل ما يخدم الصالح العام.

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه خير الوطن.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم في إطار التعقيب.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد المستشار.

أنا بدوري أضم صوتي إلى صوتك للتهنئة والتنويه بكل العمل الكبير

[2] **F**onds **S**ocial de l'**H**abitat.

والجبار الذي قامت به السيدة رئيسة الحكومة، فاطمة الزهراء المنصوري، في مجال سياسة المدينة وفي مجالات أخرى كذلك.

غير فهاذ الإطار، تقريبا من 578 اتفاقية من 2015 إلى اليوم، منها 235 فقط توقعت مع السيدة الرئيسة فهاذ الولاية الأخيرة، أشنو هو الهدف من هاذ الشي؟

الهدف 2، هو أولا التقليص من التفاوتات المجالية، باش حتى المواطنين في جميع أنحاء التراب الوطني يستافدو من النصيب ديالهم من التنمية ويكون عندهم الحد الأدنى من العيش الكريم، وكذلك تحسين جودة السأكنة.

هاذ الشي ما فيه لا اعتبار سياسي ولا لون سياسي ولا حتى شي حاجة، ويمكن لكم ترجعو تشوفو الجماعات اللي استفادت، وأنا كنت في أول مهمة رسمية في مدينة العيون ومدينة السمارة ومدينة طرفاية، والحمد لله الأوراش رائعة، زعما تتفرح وتثلج الصدر وأن العمل اللي دار عمل الحمد لله.

إذن شكرا على هاذ الاقتراحات اللي حتى هي كذلك خايذها الحكومة بعين الاعتبار، وأي مقترح في هاذ الباب مرحبا به.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الخامس موضوعه "توفير السكن اللائق للفئات الهشة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد منسق المجموعة.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**

**السادة الوزراء، الوزيرات،**

إننا اليوم ونحن نناقش إشكالية السكن بالنسبة للفئات الهشة، لا يمكن أن نغفل أن هناك آلاف الأسر المغربية التي لا تزال تعيش في مساكن غير لائقة، وأخرى تقطن دوار الصفيح والبنيات الآيلة للسقوط، فضلا عن الأسر التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية ولا تستطيع مسايرة الارتفاع المتواصل لأسعار العقار وكراء السكن.

ورغم تعدد البرامج والمخططات المعلنة لمحاربة السكن غير اللائق، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، وهو: لماذا لا تزال معاناة عدد الأسر مستمرة؟

وهل استطاعت هذه البرامج فعلا أن تحقق العدالة المجالية والاجتماعية في ولوج السكن؟

أم أن أثرها لا يزال محدودا أمام حجم الخصاص؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال حول توفير السكن اللائق للفئات الهشة.

كما سبق لي وقلت هناك مجموعة من البرامج اللي تتجاوب على هاذ النقطة بالخصوص.

اللي أكيد هو أنه اليوم عندنا تقريبا واحد 18.000 أسرة الموضوع ديالها المشكل ديال السكن يعالج سنويا، سبق لي وقلت أنه راه عندنا تقريبا غير في مدن الصفيح بقات عندنا واحد 120.000 اليوم، على أساس أنه في 2028 انتهيو نهائيا من موضوع مدن بدون صفيح، اللي العدد ديالها تقريبا 85 اللي تم حسب الإحصاء اللي تدار في 2004.

إذن هناك مجهود كبير تديرو الحكومة وغديرو الحكومة، وهناك التزام حكومي فهاذ الباب، سواء من باب إعادة الإيواء أو إعادة الإسكان أو إعادة الهيكلة، اليوم كاين توجه للتركيز على إعادة الإسكان، لأنه تيضمن لنا واحد الانسجام، واحد النسق متكامل للفضاء اللي تيعيشو فيه هاذ الأسر الهشة عند الانتقال لهاذ الأماكن.

أما إعادة الإيواء فبينت بأنه كان هناك واحد المحدودية على أساس أنه كاين واحد التفاوت في وثيرة إنجاز المساكن وكذلك الحفاظ على الجمالية وعلى الالتقائية.

إذن هناك مدن بعينها معنية بهاذ الموضوع بشكل كبير، كالدار البيضاء، تمارة، الصخيرات، سلا وجرسيف، السمارة اليوم أعلنت مدينة بدون صفيح مؤخرا، وفهاذ الإطار جهة العيون الساقية الحمراء أعلنت بشكل رسمي جهة بدون صفيح.

إذن هناك مجموعة من المشاريع، وراني تحدثت عليها، كاين مجهود كبير انتقلنا الى 18.000 والحمد لله غنسرعو هاذ الوثيرة باش ننهيو مع هاذ الإشكال نهائيا مع هاذ الولاية إن شاء الله الرحمان الرحيم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

شكرا السيد الرئيس.

إن الإشكال الحقيقي، السيد الوزير، لا يكمن في فقط في توفير السكن، بل في ضمان قدرة الفئات الهشة على الاستفادة منه، فكيف يمكن لهذه الأسر أن تستفيد من برامج سكنية تتطلب مساهمة مالية والتزامات قد تفوق

قدرتها وإمكاناتها؟

إن توفير سكن للفئات الهشة لا ينبغي أن يختزل في ترحيل الأسر من دوار الصفيح إلى وحدات سكنية، بل يجب أن يكون مدخلا لإعادة الإدماج الاجتماعي، مع توفير التجهيزات الأساسية من مدارس ومراكز صحية ووسائل النقل ومرافق عمومية، حتى لا ننتج أحياء جديدة تعاني من التهميش والعزلة.

**السيد الوزير،**

إننا لا نريد أن تتحول برامج الدعم السكني إلى مجرد أرقام وإحصائيات تقدم في تقارير رسمية، بل نريد أن نلمس أثرها الحقيقي في حياة المواطن والمواطنات، خاصة أولئك الذين لا صوت لهم ولا قدرة لهم على الدفاع عن حقهم في السكن الكريم.

ومن هذا المنطلق، السيد الوزير، الحكومة مطالبة:

- أولا، بوضع برنامج وطني خاص بالسكن الاجتماعي الموجه حصريا للفئات الهشة التي تعيش في وضعية قصوى، مع اعتماد معايير اجتماعية واضحة وشفافة للاستفادة؛

- إحداث آليات للدعم المباشر أو الإيواء الاجتماعي لفائدة الأسر التي لا تتوفر على القدرة المالية لاقتناء السكن، خصوصا الأرامل، الأشخاص في وضعية إعاقة، المسنين، أسر بدون دخل قار بصفة عامة؛

- تسريع معالجة ملف دور الصفيح والبنيات الآيلة للسقوط، مع ضمان عدم المساس بحقوق الأسر المعنية؛

- توسيع برامج السكن اللائق لتشمل العالم كذلك القروي والمناطق الجبلية والنائية.

**السيد الوزير،**

إن الحماية الاجتماعية لن تكتمل ما لم نضمن للمواطن الهش سقفا آمنا وسكنا يحفظ كرامته ومحيطا يتيح لأبنائه فرص العيش الكريم.

**السيد الوزير،**

جبدت مجموعة ديال الأقاليم، نسيت إقليم الجديدة، لأنه مجموعة ديال الدواوير اللي بغينا نثيرو الانتباه ديالكم، السيد الوزير، مثلا بعض الدواوير اللي التحقت ببلديات الجديدة، مثلا "دوار الغربة"، "دوار الطاجين"... إلى آخره، فالإقليم مازال تتعيش الساكنة في ظروف صعبة، لأن كاين ضعف البنية التحتية، ما كاينش التجهيزات الأساسية، المحدودية ديال الاستفادة من مجموعة ديال البرامج التأهيلية المجالية، ضروري، السيد الوزير، توقف على الأوضاع ديال هاذ الدواوير، لأنه كاينة معاناة حقيقية.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

لا، أنا ما اللي هضرت على المدن والدار البيضاء هضرت على المدن اللي استفدت في هاذ المرحلة هاذي بـ 18.000 موزعة خصوصا على هاذ المدن الكبرى، هذا ما تيعنيش أنها هي فقط المدن الوحيدة اللي معنية بهاذ الموضوع، لا.

أنا متفق معك وفي التقدير ديالي الجميع متفق أنه خص واحد التصور متكامل، خص إعادة الإيواء، إعادة الإسكان وكذلك توفير واحد المناخ صحي متكامل بجميع المرافق الاجتماعية.

هناك دعم السكن تحدثت على العالم القروي، والسيد المستشار كذلك طرح السؤال على أساس خص يكون عرض على هاذ المستوى، عرض المستوى اللي المواطن حتى هو يستافد من هاذ برنامج دعم السكن.

هناك كذلك تصور - كيما قلت - ديال تنويع الدعم في إطار برنامج سكن وما يقتصرش فقط على جوج ديال الفئات، فئات هشة وفئة ديال الطبقات المتوسطة، وهاذي هي الدراسة اللي تنقومو بها حاليا باش نجاوبو عليها.

اللي أكيد هو أنه ورش كبير، ورش سكن لائق لصالح الفئات الهشة، سواء على مستوى دور الصفيح، سواء على مستوى الدور الآيلة للسقوط أو إعادة الهيكلة، هناك تصور نحن غادي نلتزمو باش نسرعوه، غادي نركزو بشكل كبير فهاذ المرحلة على المجال القروي، وهضرتو عليه بشكل آخر، ولكن التحدي كبير، وإن شاء الله الرحمان الرحيم لأن هاذي أوراش ملكية وهاذي إرادة ملكية باش ننهيو من هاذ الموضوع ونضمنو مقومات العيش الكريم لجميع المغاربة، سواء على مستوى المدينة، أو على مستوى العالم القروي.

شكرا السيد المستشار.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤالان الموواليان حول "دور الصفيح"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وموضوعه "برنامج مدن بدون صفيح".

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة فتيحة خورتال:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

بداية، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نهنئكم السيد الوزير المحترم على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها بتعيينكم على رأس وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مع متمنياتنا لكم

بالتوفيق والنجاح في أداء مهامكم، خدمة لقضايا الوطن والمواطن تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وبالمناسبة، نسائلكم السيد الوزير عن برنامج مدن بدون صفيح؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثاني موضوعه "حصيلة البرنامج الوطني للقضاء على دور الصفيح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير، أو السيدين الوزيرين، والسيدتين الوزيرتين،**

هي فرصة باش نتعلمو حتى قواعد اللغة العربية.

السيد الوزير مسرور جدا نيابة على الفريق الاستقلالي لأتناول هاذ الموضوع، مآل مدن بدون صفيح أو محاربة المدن الصفيحية.

**السيد الوزير،**

موضوع له ما له من عبء ووزن ثقيلين، طالما كنا كمغاربة، كمجتمع مدني، الجميع ينادي بإيقاف هاذ مسلسل ديال مدن الصفيح، لأنها نرى واجهتين، مفارقة غريبة، المعمار الذي شيد في عهد الحكومات السابقة بفضل التوجيهات السامية لجلالة الملك، هاذ المجهود نرى أمامه موازاة معه مدن صفيح تتكاثر باستمرار، وكلما نادينا وقلنا آه يجب إيقاف مدن الصفيح نراها تكبر بشكل سرطاني، ولولا اليقظة ديال السادة العمال والولاة والقياد والباشوات، لكانت الكارثة، هاذ المجهودات المبذولة من طرف رجال السلطة كسلط إقليمية، هاذ المجهودات رغمها فلا زلنا نراها تطفو دائما على المنظر.

**السيد الوزير،**

أنا لا أوجه لكم اللوم بقدر ما هو عمل تشاركي، الكل يساهم في التعبئة ضد السكن غير اللائق أو مدن الصفيح بشتى أصنافه، لأن انتوما عاد جداد وهاذ الشي بديناه من 2004 واحنا كنجتهدو وحزب الاستقلال كان سباقا بفضل واحد الوزير استقلالي، كان السي توفيق حجيرة على ما أعتقد، كان يجتهد ويتسابق مع الزمن لإبراز مدينة بدون صفيح، كانت مدينة بدون صفيح في عهده كنا كنفرحو و(voilà) كاينة (quand même une ville sans bidonville)، كانت هاذي.

ولكن، اليوم من المعول عليكم بجديتكم وقوة إصراركم أظن بعملية تشاركية سنقضي أو سنخفف من وطء مدن الصفيح، هاذ الشي إيلا عاونتنا السلطة والمجتمع المدني والجميع سيشارك في سكن لائق إن شاء الله.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤالين المتعلقين بدور الصفيح.

يمكن لكم تتفضلوا.

في حدود 6 دقائق السيد الوزير المحترم.

**السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم.

أولا، كيف ما تتعرفو هذا الانطلاقة ديال مشروع مدن بدون صفيح أو ورش مدن بدون صفيح طلقو جلالة الملك، سيدنا الله ينصرو، في 2004، واللي من المفروض أنه نساليو وانتهيو منو في 2028 بشكل نهائي وأنا غادي ندخل يمكن ونعطي شوية ديال التفاصيل فهذا الباب.

أولا، بغيت نشكرك على جوج ديال النقط أساسية السيد المستشار.

أولا هذا تحدي ديال الدولة، ديال الحكومة بشكل خاص وهو كذلك فيه متدخلين كثر، هضرتي على السلطات المحلية ووزارة الداخلية بشكل عام، المنتخبين، الحكومة، إذن ورش بدون واحد الانسجام والتلاقي وواحد الالتقائية في التصور وفي الأجرأة وفي العمل المشترك يمكن ما كناش نوصلو لهاذ النتائج اللي وصلنا ليها اليوم.

في 2004 الإحصاء اللي كان في 2004 كانت تقريبا واحد 270 ألف أسرة هو الإحصاء ديال 2004، اليوم عندنا كنتحدثو على 514 ألف أسرة، شحال اللي تنجز فهاذ المرحلة وكيف ما قلتي هذا راه مجموعة من المسؤولين اللي ساهموا فهاذ العملية ووصلنا لهاذ النتيجة بشكل تراكمي، تقريبا واحد 394 ألف أسرة استفدت من برنامج مدن بدون صفيح.

إذن تجاوزنا العدد ديال الأسر اللي تم الإحصاء ديالهم في 2004، يعني أنه بالفعل راه إيلا حسبنا 270 ألف راه تسالا المشروع، ولكن شنو اللي وقع؟ أن العدد تزايد ديال الأسر المعنية بهاذ الموضوع، وهنا النقطة اللي هضرتي عليها وهضرو عليها مجموعة من السادة المستشارين هو أولا خص الحد من هاذ تزايد الأسر المعنية بهاذ السكن ديال مدن بدون صفيح، وهذا إشكال مجتمعي اللي تطرقو ليه المستشارين عندو علاقتو بالعالم القروي وعندو علاقتو بالقدرة الشرائية، عندو التحليل.

ولكن، اللي أكيد هو خصنا نعالجو اللي كاين، هاذ 514.000 خصنا نعالجوها.

إذن 270.000 تم المعالجة ديالها، بقات لنا واحد 121.000 معززة، الحمد لله 10.000 المساكن ديالها جاهزة باش تسلم دابا حاليا المفاتيح ديالها، وكاين

هناك مجموعة من العمليات اللي غيتم التسليم فهاذ الأيام المقبلة إن شاء الله الرحمان الرحيم.

هناك كذلك تقريبا واحد 69.000 مسكن في طور الإنجاز، وعندنا تقريبا واحد 4000 اللي هي الدراسة ديالها في طور الإنهاء، الدراسة ما زال ما دخلناش لعمليات الإنجاز، بقات لنا واحد 4000 اللي هي ما زال موضوع نقاش.

اللي أكيد، هناك مجهود كبير، مجهود تراكمي تحت القيادة ديال سيدنا الله ينصرو من 2004 إلى اليوم، تم تحقيق واحد الإنجاز كبير 270.000 أسرة اليوم تسكنات، انتقلنا بواحد الوثيرة غير من هاذ الولاية الحالية، الولاية السابقة، الولاية اللي سبقتها من المعالجة ديال 6000 أسرة إلى 18.000 أسرة سنويا.

إذن الحمد لله أنا تنعرض النتائج اللي تحققت فالعمل ديال الوزارة في الولاية السابقة، هناك إمكانيات مادية كبيرة فهاذ.. ولكن ماشي هذا هو الإشكال، الحمد لله أنه كاينة إرادة، إرادة ملكية من أجل القطع والإنهاء النهائي مع مدن بدون صفيح، في 2004 حسبنا 85 مجال حضري معني بدور الصفيح، اليوم تنتحدثو على 63، تزادت السمارة ولكن ما تيعنيش باقيين 22، كاين مجموعة من المدن اللي ما بقاوش فيها مدن الصفيح وما زال خص الضبط ديال هاذ العملية باش إن شاء الله الرحمان الرحيم هاذ العامين اللي جايين نكونو سالينا، باش نضمنو مقومات العيش الكريم لهاذ الفئات الهشة اللي تتعيش في واحد الأوضاع اللي صعيبة وصعيبة بزاف، وحتى هي يكون عندها حظ من التنمية اللي تتعرفها بلادنا على جميع المستويات.

هنا كذلك إشكاليات عندها بعد اجتماعي، بعد اجتماعي اللي عندو علاقتو بطبيعة مدن الصفيح اللي تيعيشو فيها بعض العائلات اليوم، عندها علاقة بالكسب ديال القوت اليومي في إطار هاذ المدن بدون صفيح، هناك كذلك الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص اللي في وضعية إعاقة باش يخرجو من مكان لمكان، هناك مجموعة من المحددات اللي عندها بعد اجتماعي اللي خصها تخذا بعين الاعتبار باش نتجاوبو مع هاذ الفئات المجتمعية اللي تتستحق كل التقدير وتتستحق العناية الخاصة باش حتى هي تحظى بالتنمية اللي تتعرفها بلادنا، تحت القيادة ديال سيدنا الله ينصرو.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة فتيحة خورتال:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كما تعلمون السيد الوزير المحترم فإن برنامج مدن بدون صفيح يكتسي أهمية اجتماعية وإنسانية بالغة، باعتباره ورشا وطنيا إستراتيجيا يروم تحسين الظروف المعيشية للأسر المغربية، وضمان حقها في السكن اللائق وصون كرامتها الإنسانية وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذا الإطار، فإننا إذ نثمن الجهود التي تم بذلها من أجل إنجاح هذا الورش الوطني الكبير، فإننا نتطلع إلى مواصلة هذه الدينامية الإيجابية، عبر تسريع وثيرة تعميم الاستفادة من السكن اللائق وتعزيز آلية المواكبة الاجتماعية للأسر المستفيدة، والعمل على توفير الظروف الكفيلة بتحقيق إدماجها الاجتماعي والاقتصادي والحرص على استدامة المكتسبات التي تم تحقيقها، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية، الداعية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنات والمواطنين.

وإننا إذ نشيد بالجهود الكبيرة المبذولة في إطار هذا البرنامج وما تم تحقيقه فإننا نعبر، السيد الوزير المحترم، عن ثقتنا في قدرتكم على مواصلة هذا الورش الاجتماعي المهم، لا سيما في ظل الإستراتيجية الجديدة التي تعكس رؤيتكم المتجددة، الهادفة إلى تسريع وثيرة القضاء على السكن الصفيحي وتحسين الظروف المعيشية للأسر المغربية، بما يضمن لها الولوج إلى سكن لائق، يحفظ كرامتها ويعزز استقرارها الاجتماعي.

وفي هذا الإطار نؤكد، السيد الوزير المحترم، على مراعاة القدرة الشرائية للفئات الهشة وإيلاء عناية خاصة للفئات الضعيفة والأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة والأسر التي تعيش أوضاعا اجتماعية صعبة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيدة الوزيرة والسيد الوزير المحترمين.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، حول "المرشدين السياحيين غير النظاميين".

الكلمة للسيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد عبد الرحمان وافا:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير المحترم،**

أولا، كنهنأكم بالثقة المولوية السامية.

ثانيا، بغيت نثير معكم اليوم، واحد الملف اللي هاذي مدة واحنا كنهضرو عليه، واللي رغم السنوات اللي دازت مازال ما لقى حتى حل نهائي، كنهضر

على ملف المرشدين السياحيين غير النظاميين.

**السيد الوزير،**

احنا ما كنهضروش غير على ناس كيخدمو خارج الإطار القانوني، كنهضرو على مواطنين مغاربة، منهم اللي دوز 20 و30 عام فهاذ المهنة، وربى منها أولادو، وعندو أسرة، والتزامات اجتماعية، وما عندوش مصدر رزق آخر، وكاين فيهم اللي كيهضر ثلاثة ولا أربعة لغات، واللي حافظ تاريخ بلادنا، دروبها ومعالمها وتقاليدها وكيعرف السياح بالثقافة المغربية أحسن تعريف.

هاذ الناس ولاو جزء من الذاكرة الحية ديال مدننا السياحية، وعلامة مميزة فالمشهد السياحي، خصوصا مراكش، أكادير، فاس، مكناس، طنجة، تطوان، درعة- تافيلالت وغيرها، بل كيساهمو فالحفاظ على التراث الثقافي اللامادي ديال بلادنا.

**السيد الوزير،**

اليوم، واحنا كنهضرو على الخصاص فعدد المرشدين السياحيين المعتمدين وعلى الطموحات الكبرى ديال المغرب، علاش ما نستافدوش من هاذ الكفاءات اللي موجودة أصلا فالميدان؟ طبعا الوزارة كانت فتحت مباراة فـ 2024، ولكن بقات فئات كبيرة ما تنصفاتش.

اليوم، علاش ما نفتحو لهم مسار استثنائي للتكوين والتقييم والاعتماد باش ندمجهم فهاذ القطاع عوض ما نخليوهم عايشين فالهشاشة والخوف على مصدر الرزق ديالهم.

واحنا كنآمنو بأن السياحة ماشي غير استثمارات وفنادق مصنفة، السياحة حتى هي عدالة اجتماعية وحق الجميع في زيارة مدن بلادهم، وحق الناس البسطاء يستافدو من الثروة اللي كيساهمو فصناعتها.

ومراكش، السيد الوزير، ماشي غير مدينة ديال الناس اللي عندهم الفلوس، مراكش حتى هي ديال الدراوش، ديال مول الحانوت والصانع التقليدي وديال عامل النظافة وديال شيفور الطاكسي، ومول الكوتشي.

**السيد الوزير،**

مراكش خصها تبقى مفتوحة للجميع، كيف كانت دائما، اللي عندو الملايين، السيد الوزير واللي عندو غير الثمن ديال نص خبزة وبيضة وكأس ديال أتاي، ولا قسيس ديال باولو ولحم الراس فجامع الفنا، حيث مراكش ما وصلاتش للعالمية غير بالفنادق الفاخرة، وصلات حتى بالإنسان البسيط اللي أعطاها الروح ديالها، والسياحة اللي كتربح فيها الفنادق وكيبقى فيها الإنسان البسيط خارج الحسابات، خصنا نراجعو مفهوم النجاح ديالها.

**السيد الوزير،**

احنا ما كنطالبوش بفتح المهنة بلا شروط، ولكن كنطالبو بالإنصاف والاعتراف بالخبرة وإدماج هاذ الفئة في إطار قانوني يحفظ الكرامة ويضمن جودة الخدمات.

والسؤال ديالي، أشنو هي الإجراءات الاستعجالية اللي غادي تتخذها الوزارة لتسوية الوضعية ديال المرشدين السياحيين غير النظاميين والاعتراف بالكفاءات والتجربة اللي راكموها وفتح مسار واضح للإدماج والتأهيل؟

وأشنو هو الأجل الزمني المحدد لتنزيل هاذ الإجراءات؟

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال

**السيد جلال شرف، وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدات الوزيرات المحترمات،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أشكرك السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال، وغادي نجاوبك على كاع الأسئلة ديالولك.

أحيي أولا مرشداتنا ومرشدينا السياحيين على عملهم، فالإرشاد مهنة أساسية في السياحة المغربية كما قلتم، المرشد وجه من وجوه الضيافة ينقل إلى الزائر تاريخنا وثقافتنا.

وكما قلت أمس في مجلس النواب، تتوفر بلادنا على 4657 مرشدا سياحيا معتمدا، لكن هنا أيضا هناك مقاربة لهاذ الحكومة، الإدماج الاجتماعي وإدماج القطاع غير المهيكل.

وأعتقد أنه ينبغي أن نتحلى بالشجاعة للذهاب نحو مراجعة شاملة بشراكة مع المهنيين بما يحفظ حقوقهم، والتجارب الدولية تبين أن هناك هامشا يتطور، فهي مهنة ما يزال أمامها مستقبل كبير، خاصة في المجالات القروية والجبلية، فلا يعقل أن نزور مواقع بهذه القيمة وهذا الجمال ولا نجد بسهولة مرشدا معتمدا، خاصة في المناطق الجبلية والقروية.

وهناك أيضا مسألة المصادقة على مكتسبات التجربة، ومسألة ولوج طلبة الدكتوراه والدكاترة في التاريخ وغيره إلى المهنة، وهي ممارسة معمول بها دوليا، وكل هذه المواضيع نبدأها بالحوار لأننا هنا لنستمع لا لنفرض حلا، نستمع إلى المرشدين المعتمدين وإلى كل من يرى أنه قادر على الإسهام في هذا الورش، وإن شاء الله خلال الأشهر الثلاثة المقبلة نعمل على الخروج بالخطوط العريضة لإصلاح نأمل أن يكتمل وأن نقدمه، إصلاح يحفظ مكتسبات المرشدين المعتمدين ويتيح للمهنة أن تغطي جهات وفضاءات جديدة، وأن نواكب تدفقا متزايدا للسياح.

نريد مهنة منظمة تحفظ حقوق المرشد المعتمد وتنفتح على شباب الجهات وتواكب نمو السياحة في بلادنا.

فيما يخص، تكلمت على مراكش، بغيت نتوقف على هاذ.. أنا ما عمري ما قلت بأنه مراكش يكونو فيها غير الناس اللي عندهم الفلوس، ولكن مراكش كنا كنهضرو على العرض والطلب، ماشي أنا اللي غادي نوري للمغاربة واش مراكش كيمشي اللي عندو واللي ما عندوش، مراكش مدينة ديال المغاربة اللي كيفتخرو بها المغاربة كاملين، ويمكن تمشي لمراكش - كما قلت - وبأي ثمن غتلقى شي حاجة.

أنا اللي كنت كنتكلم عليه، هو أنه العرض غير كافي بالنسبة لهاذ الفئة اللي باغا ثمن مناسب، وأشنو اللي كنت قلت؟ هو أنه احنا خصنا نخدمو على العرض ونحفزوه ونعاونوه احنا كحكومة باش المغاربة يلقاو واحد العرض أكبر بثمن مناسب، لأنه كيطلع العرض كيهبط الثمن إلى آخره، هذا غير باش نتفاداو هاذ المشكل ديال مراكش لصحاب الفلوس، هاذ الشي ما يمكنليش أنا نقولو، احنا حكومة سياسية جينا كنهضرو على العدالة المجالية والاجتماعية، المجالية هي نمشيو في كاع مناطق المغرب، الاجتماعية هي أنه يكون العرض في جميع مناطق المغرب لكل فئات المجتمع والسياح إلى آخره.

وتكلمت على ننصفو هاذ الناس اللي كاينين غير المعتمدين، إن شاء الله الحل احنا كنا كنشوفو بأنه كاين إطار قانوني كنعرف 05.12 لأنه كان 2 ديال تسويات الوضعية ديالهم، 2 المرات في 2018 و2023 ودابا بحال غنزيدو مرة أخرى، ولكن ما نحلوش المشكل، حيث عاود ثاني غيجي واحد العام غنقولو راه كاينين الناس كيتسناو أجي نحلو.

كنظن بأن القانون خصو يتبدل لأنه المعايير اللي احنا كنديرو عليها، خصك إيلا بغيتي تكون معتمد خصك تدير (باك +5) وتمشي لطنجة ولا تمشي لورززات ويكون عندك أقل من 30 عام، ما يمكنش، دابا راه شحال من الناس غادي يبقاو خارج القانون اللهم نعاودو القانون من الأول.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الأسئلة الآنية الموالية حول "الاستراتيجية السياحية"، تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني لفريق التجمع الوطني للأحرار والموضوع "حصيلة الموسم السياحي".

الكلمة للسيد الرئيس المحترم، تفضل.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

**السيد الرئيس،**

نسائل السيد الوزير على حصيلة الموسم السياحي؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثاني موضوعه "الحصيلة المرحلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسياحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد صبحي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير المحترم،**

سؤالنا: ما هي الحصيلة المرحلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسياحة ببلادنا؟

وما هي التدابير المتخذة لضمان توزيع عادل للاستثمار السياحي بين مختلف جهات المملكة، وتعزيز مساهمة القطاع في خلق فرص الشغل وتحقيق التنمية المجالية في أفق الاستحقاقات المرتبطة بكأس العالم 2030؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثالث موضوعه "الإستراتيجية الوطنية للسياحة ورهانات التنمية المستدامة ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة مريم الهلواني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**

حول الإستراتيجية الوطنية للسياحة ورهانات التنمية، نسائلكم؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإستراتيجية السياحية.

يمكن لكم تفضلوا.

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين المحترمين على هاذ الأسئلة الثلاثة فهي تلتقي عند سؤال واحد اللي هو: ماذا حققت السياسة هذا الموسم؟ وكيف نجعل هذا النمو يصل إلى الشغل وإلى كل الجهات مع الحفاظ على مواردنا؟

أبدأ بالحصيلة، كانت سنة 2025 سنة قياسية بـ 19.8 مليون سائح و138 مليار درهم من المداخيل، وتواصلت الدينامية هاذ السنة إذ استقبل المغرب 15.7 مليون سائح إلى متم شتنبر 2026 بزيادة 5%، وهذه النتائج ثمرة الاستقرار والثقة التي تحظى بها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد

السادس نصره الله وأيده، وثمرة عمل المهنيين ونساء ورجال القطاع.

ومقاربتنا هي الاستمرارية والتطوير المبني على المكتسبات وتقيم البرامج القائمة بموضوعية، فنعزز ما أعطى نتائجه ونعيد النظر فيما لا يحقق الأهداف المنتظرة منه، ومعيارنا في ذلك النجاعة وحسن استعمال المال العمومي والعمل بالتشاور، وطموحنا كما التزم بذلك البرنامج الحكومي أن نبلغ 26 مليون سائح في أفق 2030.

ولتحقيق ذلك، تقوم مقاربتنا على ثلاث مرتكزات متكاملة يبني كل منها على الآخر:

أولا، المحيط العام للقطاع ثم العرض، وأخيرا الطلب.

وتعززها ثلاث محاور أفقية اللي هي السياحة الداخلية والإنصاف المجالي والتحول الرقمي.

المرتكز الأول هو المحيط العام، تيسير الاستثمار والرأسمال البشري، فجودة الخدمة تبدأ من الإنسان نعمل مع المهنيين على تأهيل 16 معهدا للتكوين وفق معايير يحددها القطاع وعلى برنامج للأطر المتوسطة لفائدة خريجي التكوين المهني، وعلى التكوين المستمر عن بعد ومن أجل شغل لائق ومستقر.

المرتكز الثاني هو العرض، وهنا أود أن أؤكد أن مقاربتنا تميز بوضوح بين دور الدولة ودور المبادرة الخاصة.

فدور الحكومة في تنزيل الدولة الاجتماعية هو إحداث التوازنات المجالية والتدخل حيث يكون الخصاص أشد.

وما نطمح إليه في بلادنا التي تزخر جهاتها 12 كلها بالمؤهلات هو أن يتوزع الطلب بشكل أكثر توازنا على المجال، ومسؤوليتنا أن نخلق عرضا ترابيا جذابا وأن نعرف به.

فبلادنا تتوفر على مواقع استثنائية، تحدثنا أمس في مجلس النواب، البارح هضرنا على الديناصور ديال أزيلال، وبجواره يوجد الوادي السعيد، واد آيت بوكماز، الذي يتيح اليوم إمكانات كثيرة بأسعار في المتناول، المآوي، المسارات القروية والأنشطة الجبلية، وفي الهواء الطلق والفلاحة التضامنية، فمن تتاح له فرصة استكشاف هاذ البلد الجميل يجد أنه يقدم اليوم عروضا تناسب كل الامكانيات، والمطلوب أولا هو التعريف بها.

المرتكز الثالث هو الطلب، ولا بد أن يكون طلبنا نحن أيضا أكثر توازنا، وحين نتحدث عن السياحة الداخلية لا حرج أن نقول ذلك ففي فترات الذروة، في العطل المدرسية وفي الصيف، لبلادنا الأكثر مما تقدمه، خذوا مثلا مير اللفت وسيدي إفني شواطئها من أجمل الشواطئ على المستوى الوطني، ويقصدها الزوار حتى من الخارج، والشيء نفسه يقال عن الساحل المتوسط بين تطوان والحسيمة، وبين الحسيمة والناظور والسعيدية، كما أن المناطق الداخلية لبلادنا مليئة بالفرص.

وما يؤسف له أحيانا وأظن أننا نشعر بذلك جميعا كمغاربة، أن بعض السياح الأجانب يكتشفون هذه الوجهات أكثر منا، وهي اليوم في المتناول، ولذلك سنشتغل إن شاء الله مع المكتب الوطني المغربي للسياحة على تعزيز الترويج لهذه الجهات للسياحة الوطنية والدولية معا، كما نعمل على فتح أسواق جديدة وتقوية الربط الجوي بشراكة مع شركات الطيران.

وتبقى المحاور الأفقية الثلاثة بالغة الأهمية، وهي السياحة الداخلية والإنصاف المجالي والتحول الرقمي، ونعتمد الرقمنة والذكاء الاصطناعي وسيلة لا غاية، ونحدد لكل التزام مؤشرات قياس واضحة نتابعها بانتظام، بمقاربة تشاركية مع المهنيين والجهات والشركاء الاجتماعيين.

فالمنافسة بين الوجهات اليوم على الجودة وعلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية التي يأتي الزائر من أجلها، والاستدامة عندنا اختيار عملي، سياحة قروية وطبيعية وجبلية بشراكة مع الساكنة، وزوار موزعون على طول السنة، حتى يصبح الشغل أقل موسمية.

وفي هذا الإطار، نشرع إن شاء الله قبل نهاية هذه السنة في إطلاق عشرة مشاريع خلال الشهرين المقبلين، خمس قرى سياحية وخمس مشاريع سياحية قروية مندمجة ذات أثر في مختلف الجهات، من أوكيمدن إلى ورزازات، بغلاف مالي يبلغ 236 مليون درهم.

فهذا التوجه نحو السياحة القروية هو صلب استراتيجيتنا وصلب الإدماج والإنصاف المجالي، هذا ما نريد تحقيقه ومن أجله نحن هنا ونشتغل عليه معا.

وأولويتنا خلال الأشهر المقبلة هي طرح عروض عطل قابلة للحجز لفائدة الأسر المغربية بأسعار واضحة وملائمة في مراكش وفكاع المدن ديال المغرب، تشمل مسارات قروية وتضامنية، بشراكة مع المكتب الوطني المغربي للسياحة ومع الجهات، نبني على المكتسبات ونطور ما يحتاج إلى تطوير حتى يتحول نمو السياحة إلى شغل لائق ودخل مستدام في كل جهات المملكة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق المحترم، فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب.

في البداية، أتقدم إليكم بأصدق التهاني بمناسبة نيلكم الثقة الملكية السامية.

لا بد أن ننوه بما تحقق من مكتسبات مهمة في القطاع السياحي خلال الولاية الحكومية السابقة، والتي شكلت محطة بارزة في مسار تطوير السياحة الوطنية بفضل البرامج والاستراتيجيات التي تم إطلاقها، والاستثمارات التي تمت تعبئتها والجهود المبذولة لتعزيز جاذبية المغرب كوجهة سياحية عالمية.

وإننا نعتبر أن النتائج الإيجابية المسجلة اليوم هي ثمرة مسار من العمل والتراكم، الأمر الذي يفرض علينا التأكيد على ضرورة الاستمرار في الأوراش

المفتوحة والمحافظة على المكتسبات وتطوير البرامج الناجحة بدل القطع مع التجارب التي أثبتت نجاعتها.

إن الأرقام المسجلة خلال هذا الموسم السياحي تؤكد تطور جاذبية بلادنا، سواء من حيث عدد الوافدين أو ليالي المبيت أو المداخيل السياحية، وهي مؤشرات إيجابية نثمنها، لكنها تطرح في المقابل سؤالا أساسيا إلى أي حد انعكست هذه الدينامية على مختلف جهات المملكة وعلى فرص الشغل والاستثمار المحلي.

فلا ينبغي أن تظل السياحة حكرا على الوجهات التقليدية، بل يتعين توسيع دائرة الاستفادة لتشمل الجهات التي تزخر بمؤهلات طبيعية وثقافية وساحلية مهمة.

كما نسجل استمرار بعض التحديات المرتبطة بموسمية النشاط السياحي كما جاء على لسانكم وضعف الربط الجوي ببعض المناطق وارتفاع أسعار الخدمات، والحاجة إلى تحسين جودة الاستقبال والتكوين وتأهيل البنيات التحتية.

وفي هذا الإطار، نرى أن مواصلة تنزيل خارطة الطريق السياحية مع الحفاظ على المكتسبات المحققة خلال الولاية الحكومية السابقة وتطويرها أمر ضروري، لكن مع تحقيق عدالة مجالية في توزيع الاستثمارات والمشاريع السياحية وإعطاء الجهات الأقل استفادة مكانتها المستحقة.

كما نشدد على تعزيز الربط الجوي والطرقي بالمناطق السياحية الواعدة والحد من موسمية النشاط السياحي وضرورة دعم السياحة الداخلية من خلال عروض تراعي القدرة الشرائية للأسر المغربية، والأهم يجب إيلاء أهمية خاصة لتحسين جودة الخدمات السياحية وتأهيل الموارد البشرية ودعم المقاولات الصغرى والتعاونيات المحلية.

**السيد الوزير المحترم،**

إن الرهان اليوم ليس فقط تحقيق أرقام قياسية جديدة، وإنما الحفاظ على الدينامية التي أطلقها المغرب وترسيخ مبدأ الاستمرارية في السياسات العمومية والبناء على ما تحقق من منجزات مع تصحيح الاختلالات وتطوير الأداء، فالتنمية السياحية لا تتحقق بالقطيعة مع المكتسبات، وإنما بتراكم الجهود وتكامل الرؤى واستمرار الأوراش حتى تصبح السياحة رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع جهات المملكة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشار السيد محمد صبحي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حتى أنا بدوري في البداية نهنئكم السيد الوزير على الثقة المولوية الغالية بتعيينكم وزيرا في حكومة صاحب الجلالة لما عرف عنكم من كفاءة واستقامة، ولذلك نتمنى لكم التوفيق والسداد في عملكم.

تفاعلا بما تفضلتم به السيد الوزير المحترم، بالفعل تقدمت الاستراتيجية الوطنية للسياحة خارطة الطريق 2026-2030، في أفق 2030 بشكل ملحوظ واستثنائي وفق المعطيات الرسمية الصادرة عن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث استقبلت بلادنا خلال سنة 2025 حوالي 20 مليون سائح - كما تفضلتم به السيد الوزير- و17 مليون سائح خلال الأشهر العشرة الأولى من 2026، ويتوقع أن تصل الحصيلة في نهاية العام إلى ما بين 20 و21 مليون سائح في الاتجاه نحو هدف سنة 2023 وهو 26 مليون سائح، ويتوقع ارتفاع العائدات السياحية لتصل إلى نحو 155 مليار درهم نهاية العام الحالي، بعد أن بلغت 138 مليون درهم (المقصود: 138 مليار درهم) متم عام 2025، مما جعل مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الإجمالي تصل إلى 7.5%.

**السيد الوزير المحترم،**

شهدت بلادنا في السنوات الأخيرة تحولا مهما، حيث ابتدأ النشاط السياحي في أشهر الخريف وبداية الشتاء وتراجع الاعتماد الكلي على موسم الصيف كمحرك وحيد للحركة الفندقية، وبذلك حقق المغرب نموا سياحيا بنسبة 6% خلال النصف الأول من سنة 2026 متفوقا على وجهات منافسة كمصر وتونس وتركيا وإسبانيا.

ومن أجل تحفيز الاستثمار السياحي من خلال تجارب مبتكرة، خصوصا في مجال المطعمة والألعاب الرقمية ومجال الرقمنة وخلق جيل جديد من التجارب التي تترك أثرا إيجابيا لدى الزوار.

ففي تقديرنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لا بد من:

- تمديد النشاط السياحي طيلة السنة، نظرا لتنوع العرض السياحي ببلادنا من البحر إلى الجبل إلى الصحراء إلى الغابات إلى الحمامات إلى المدن التاريخية، وغير ذلك، واعتماد مقارنة 365 يوم السياحة المستدامة وإقرار السياحة خاصة بالسياحة الداخلية، حيث لا زالت تشكو شرائح واسعة من المغاربة غلاء أسعار الخدمات الفندقية والنقل بالقياس بالقدرة الشرائية؛
- معالجة نقص جودة الخدمات السياحية ومحدودية البنيات التحتية الترفيهية والأنشطة الموازية؛
- تحديات الموارد البشرية والتكوين وذلك بتأهيل المهنيين المرشدين السياحيين ومستخدمو المطاعم والفنادق وفق المعايير الدولية؛
- وتفعيل الجهوية المتقدمة والتوطين الترابي، بنقل جزء من القرار والتدبير إلى الجهات لتطوير المؤهلات المحلية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية؛

- تعزيز إلتقائية الإستراتيجيات القطاعية لدعم إنجاز الإستراتيجية الوطنية للسياحة في الأفق.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة مريم الهلواني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**

في البداية، نهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها ونتمنى لكم التوفيق في مساركم المهني.

وتنشكركم أيضا، السيد الوزير، على المعطيات والتوضيحات اللي قدمتوها لينا.

كذلك، احنا فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن النتائج الإيجابية اللي تيعرفها القطاع السياحي في بلادنا من تزايد عدد السياح أو لا تزايد الاستثمارات، لكن بما أننا اليوم نتكلم عن الإستراتيجية الوطنية للسياحة ورهانات التنمية، بغيت نوقف على واحد الجانب أساسي وهو البعد الاجتماعي نتاع هاذ التنمية.

حيث نجاح السياحة ما خصوش يتقاس فقط بالأرقام والمداخيل، بل خصو يبان حتى في تحسين الأجور والتعويضات والمنح والاستقرار المهني والحماية الاجتماعية نتاع العاملين فهاذ القطاع.

فمن غير المعقول، السيد الوزير، أن يحقق هذا القطاع السياحي كل هاذ النتائج الإيجابية، بينما مازال عندنا عدد كبير من هاذ العاملين في هذا القطاع يعانون من الهشاشة وضعف الأجور وعدم الاستقرار وعندنا التشغيل المؤقت والموسمي كذلك وساعات العمل الطويلة، بالإضافة إلى تشغيل شابات وشباب من التكوين المهني عبر برامج التدريب بالمجان أو عبر عقود (l'ANAPEC[3]) محدودة المدة والتعويض، دون آفاق واضحة للإدماج في عالم الشغل.

لذلك، ندعو إلى مراجعة هذه الممارسات وربط التكوين والتشغيل بممارسات حقيقية نحو عمل قار ولائق يحفظ الكرامة والحقوق.

**السيد الوزير،**

هاذ الطفرة السياحية ينبغي أن تشكل فرصة حقيقية لإحداث مناصب شغل قارة ولائقة والانتقال من منطق تنمية المؤشرات الاقتصادية إلى منطق تقاسم ثمار النمو السياحي مع أجراء القطاع.

وفي هذا السياق، ندعوكم السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة، إلى التفاعل الإيجابي مع مقترح الاتحاد المغربي للشغل، المتعلق بإقرار اتفاقية شغل جماعية، خاصة بقطاع السياحة، تستجيب لخصوصية هذا القطاع وتحدد ضمانات واضحة للأجور والتعويضات والمنح وساعات العمل والعطل والاستقرار المهني والحماية الاجتماعية.

ونود التذكير في هذا الصدد، السيد الوزير، بأن اتفاقية من هذا القبيل كانت معتمدة في بلادنا خلال ستينيات القرن الماضي، الأمر الذي يجعل إعادة إحيائها وتحيينها مطلبا مشروعا وضرورة ملحة، بالنظر إلى التحولات التي عرفها القطاع وتوسع أنشطته وتعدد فئاته المهنية.

إن ما نطمح إليه، السيد الوزير، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، هو سياحة ناجحة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا، يستفيد من ثمارها أجراء القطاع باعتبارهم رأسمالها البشري الأساسي.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

شحال عندي ديال الوقت؟ ماعنديش بزاف؟ دقيقة.

اللي غادي نقول باش نجاوب عليكم، هو أنه البرنامج الحكومي إيلا لاحظتو جاب أرقام، بالفعل كنتكلمو على 26 مليون سائح، ولكن ماشي هذا هو المبتغى، هو غير هاذاك الرقم ديال عدد السياح ولا على الآثار الاقتصادية ديالها، كيما فسرنا بأنه هاذ الحكومة جات لتعزز الدولة الاجتماعية، وفاش ما كاينش القطيعة ولا تغيير المسار ماكاين والو من هاذ الشي، احنا بغينا نثمنو الخدمة اللي تدارت ونكملو عليها، ولكن بأي طريقة؟

اللي كنقولو احنا فهاذ الحكومة، هو أنه خصنا نشوفو الآثار ديال هاذ النمو على الناس وفالمجالات الجغرافية ديال المغرب، كنهضرو على العدالة الاجتماعية والمجالية، باش نديروها كنشوفو قطاع السياحة كقطاع اقتصادي، ولكن لكي يكون الآثار ديالو اجتماعي، الهدف هو بالطبع باش الأجور تتحسن، وفاش درت الدورات ديالي فمراكش وأكادير إلى آخره، كنسول هاذ السؤال واش تحسنو الأجور ديال الناس اللي عاملين فالقطاع؟

وغنتفاعلو معكم إن شاء الله فهاذ الاقتراح ديالكم باش نشوفو اشنو يمكن يدار في إطار خارطة الطريق المقبلة إن شاء الله، باش نوضعو مسؤوليات عند القطاع الخاص حتى هو، إيلا احنا غادي نتفاعلو معاه باش نديرو الاستثمار... إلى آخره، حتى هو خصو يتفاعل معنا ويعطي ضمانات لتحسين العيش والكرامة لهاذ الناس اللي خدامين فالقطاع، لأن هذا هو المبتغى، أما 26 مليون ديال السواح، هذا جا واحد (objectif intermédiaire) جا

[3] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

الوسط ماشي هو المبتغى الأخير ديالنا.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الخامس موضوعه "آفاق تطوير السياحة المغربية في أفق سنة 2030".

الكلمة للسيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

**المستشار السيد محمد عموري:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير المحترم،**

نسائلكم عن برنامج ديال الوزارة ديالكم لتنمية السياحة المغربية في أفق 2030؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

مرحبا.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا السؤال، أحيي من خلاله المقاولات السياحية، فالبرنامج الحكومي يلتزم بإطلاق خارطة الطريق جديدة للسياحة كما قلنا 2027-2030، تجعل المغرب ضمن الوجهات 15 الأكثر جاذبية فالعالم، وقد احتل المغرب سنة 2025 المرتبة 22 عالميا من حيث عدد الوافدين حسب منظمة الأمم المتحدة للسياحة.

وفي الربع الأول من 2026، نما عدد الوافدين على بلادنا بين بنحو 7%، أي أكثر من ثلاث أضعاف المعدل العالمي، في الطريق إلى الوجهات 15 الأولى - كما قلنا - احنا فالطريق لهاذ 15 الأولى، لكنه يتطلب قفزة نوعية في الجودة والاستثمار، والاستثمار يرتكز على المبادرة الخاصة كما تعلمون، ولذلك فالمقاولة شريك في هذا الطريق، ونترجم هذه الشراكة في ثلاثة أمور عملية:

- أولا، أن نبني خارطة الطريق معا، فخلال 100 اليوم الأولى، نطلق في الجهات 12 تشاورا وطنيا مع المهنيين حول خارطة الطريق 27-30؛

- وثانيا، أن نبسط المساطر، لا بد أن نبسط مسطرة إعادة تصنيف مؤسسات الإيواء القائمة حتى نكون مستعدين وتكون مؤسساتنا مطابقة للمعايير؛

- ثالثا، أن نواصل المواكبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والصغرى والمتوسطة، انطلاقا مما تحقق، إذ استفاد حوالي 2000 مشروع إلى متم شتنبر 2026 من مواكبة في إطار برنامج (**Go Siyaha**).

وفي أفق كأس العالم 2030، يربط البرنامج الحكومي تنظيم هذا الحدث والأنشطة المرتبطة به بنحو 360.000 منصب شغل، وهي فرصة نريد أن تستفيد منها المقاولة السياحية في كل الجهات، لا في المدن المستضيفة وحدها، طموحنا أن تبلغ بلادنا 26 مليون سائح في 2030 بعرض أجود وشغل أكثر بشراكة حقيقية مع المقاولة السياحية في كل الجهات.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشار السيد محمد عموري:**

شكرا السيد الرئيس.

تنشكرك السيد الوزير على الجواب ديالكم.

المغرب اليوم يمكن لنا نقولو بأنه تيملك كولشي، الوجهة، الإشعاع، ثقة العالم، وكيف ما قلتو السيد الوزير، المرتبة 22 عالميا و20 مليون سائح.

اللي تينقصنا اليوم ماشي هو الطلب، ولكن القدرة باش نستوعبو هاذ الطلب، أَسِرة كافية، قواعد بسيطة، وطائرات تصل إلى كل الجهات، باش نحققو هاذ الطموح السيد الوزير كنقترحو عليكم ثلاثة ديال الأولويات:

الأولوية الأولى، هي بأنه ما يمكنش نستقبلو سياح الغد بالأسرة ديال الأمس، لأنه دابا شفنا بأنه مراكش وأكادير ووصلت بأن النسبة ديال الملء 76% في سبتمبر 2026، هذا تيأكد بأن الطلب سبق العرض، وهذا كيستدعي تعبئة العقار، تبسيط المساطر عبر المرور من سياسة ديال الترخيص إلى سياسة دفتر التحملات وإعادة الفنادق المغلقة إلى السوق.

لكن عدد الأسرة، السيد الوزير، وحده ما تيصنعش وجهة، وهاذ الشي كنتقاسموه، بل تتصنعها الكفاءات، كيف ما أشرتم له، وهو ما يتطلب تعزيز التكوين في مهن السياحة بشراكة مع المهنيين طبعا.

ثانيا، الإيجار السياحي خصنا نعتبروه كفرصة، ولكن هاذ الفرصة خصها تولي فرصة منظمة، فهذه الوحدات تتوسع العرض الإيوائي والانتقال ديالها إلى القطاع المهيكل تيتطلب التزامات بسيطة، تسجيل رقمي موحد، نظام ضريبي مبسط، تحصيل عبر المنصات الرقمية، فكلما كان الطريق إلى القانون أسهل، كانت المنافسة أعدل.

كما تندعيكم، السيد الوزير، إلى الترافع داخل الحكومة لتقييم أثر الضرائب الداخلية (la TIC[4]) على الاستهلاك، الواردة في مشروع قانون المالية 2027 على ديال التنافسية ديال الوجهة ديالنا.

ثالثا، كيفاش، السيد الوزير، نطلبو من السائح باش يكتشف بعض

[4] **T**axe **I**ntérieure de **C**onsommation.

الوجهات وما نوفرولوش الطائرة باش يوصل لها، فاس بالروحانية ديالها، درعة- تافيلالت بالواحات ديالها، الجهة الشرقية بالشواطئ ديالها، كلهم مؤهلات استثنائية، لكنهم شبه غائبين على الخطوط الجوية الجديدة واتفاقيات الشراكة اللي برمتها الوزارة ديالكم مؤخرا مع مجموعة من شركات الطيران.

**السيد الوزير،**

الجاذبية راه ما تيمكنلهاش تكون بدون ولوج، لذلك تندعوكم إلى إدماج هذه الجهات في برامج الربط الجوي والترويج السياحي، لأن الساكنة ديالها ما تطلبش امتياز ولكن تطلب بأنها النصيب ديالها من الفرصة.

نقطة أخرى، السيد الوزير، ما يمكنش باش نواعدو السائح بتجربة استثنائية ونخليوه بوحدو تيواجه صعوبات ديال التنقل داخل المدن، فتطبيقات النقل ولات واقع تيعيشو السائح كما المواطن المغربي يوميا، والتنظيم ديالها بالتنسيق مع القطاعات المعنية ما بقاش خيار ولكن شرط باش ننجحو مجموعين الموعد ديال 2030.

**السيد الوزير،**

الطموح موجود، المؤهلات موجودة، والمطلوب اليوم هو سرعة ديال التنفيذ.

ومن هاذ المنطلق، كنجددو لكم الاستعداد ديالنا داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب باش نتعاونو مع الوزارة ديالكم، فرهاننا ماشي باش نستقبلو العالم فقط في 2030، ولكن باش نخليوه يرجع لنا، لعندنا من بعد 2030.

شكرا السيد الوزير.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

**<u>السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:</u>**

شكرا السيد المستشار.

شحال عندي ديال الوقت؟ ما عنديش بزاف.

غنقول لك..

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

واصل السيد الوزير، عندك دقيقة أو دقيقتين في إطار المرونة.

**<u>السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:</u>**

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

عندكم الحق فهاذ الشي كامل، كنعرف (CGEM[5]) مناخ الأعمال احنا تنعرفو هو اللي مهم، أولا خص يكون واحد مناخ الأعمال اللي يكون هو اللي غيتدرج فيه هذاك الشي اللي تكلمت عليه من الناحية ديال تبسيط المساطر، ويكون عندنا تنافسية واضحة ويكون عندنا التبسيط باش الناس يحترمو القانون - كما قلت - هذا لا شك فيه وغادي نسرعو فيه.

دابا إيلا جينا نهضرو على الربط الجوي وعلى الوجهات اللي تكلمت عليها غادي يخص يكون شي عرض باش الناس تجي، حيث هاذ الناس ديال الشركات ديال الطيران ملي تكلمنا معهم تيقول لك نجيبو لكم الناس خص غير يكون شي طلب على هاذ الوجهات اللي تنهضرو عليها.

إذن خصنا نديرو الترويج ديال الجهات بعدا وعاد نفسرو للناس بأنه راه كاين ما يدار في الجهات اللي تنهضرو عليهم، هاذ الوجهات، وخصنا يكون تما عروض، حيث فهاذ الإطار هذا احنا راه خدامين، دابا باش نخرجو تكلمت عليها في المداخلة ديال قبيلة، أنه غادي يكونو عندنا مشاريع واضحة اللي عندنا دابا (la liste) ديالها، باش غادي نبنيو عروض مع الجهات ومع المتدخلين المحليين باش يكون عندنا واحد العرض اللي نقدرو نديروه مع هاذ الربط الجوي، ويقدر يجي واحد السائح، لا من الداخل ولا من الخارج، يجي ويلقى شي حاجة.

هاذ الشي اللي تنهضرو عليه كامل المؤهلات كاينين، واللي قلتها وعاود تنقولها، بانه احنا جميعا خصنا نخدمو اليد في اليد باش نعرفو كيفاش نسوقو لهاذ الوجهات، ما شي غير من الناحية ديال الدولة، من الناحية ديالنا احنا الحكومة، ولكن حتى من الناحية ديال المتدخلين، لأنه الهدف مرة أخرى هو الناس اللي كاينين في المجالات هوما اللي خصهم ينتعشو ويستافدو من هاذ الشي، احنا دابا (c'est une excuse, le tourisme) راه احنا تنخدموه، كما نقول اقتصاديا باش الناس ترخ الفلوس وتكون الكرامة ويكون العيش إلى آخره.

إذن هاذي كلها سلسلة، وتتعرفو المقاربة خصها تكون شمولية، ما يمكنش نهضرو غير على الطيارة، وتجي تدير الطيارة ومن بعد يجيو الناس ما يلقاو فين يمشيو، كما هضرت على (transport) حتى هو مهم، يعني في هاذ الإطار احنا راه غادي نتكلمو، إن شاء الله - كما قلت لكم قبل قليل - غادي نتكلمو في خارطة الطريق جميعا، غادي تكونو معنا إن شاء الله، وغادي نوضعو هذا..

تنظن بأنه احنا في واحد المسار غادي مزيان، المغرب الحمد لله حتى 20 مليون راه احنا متقدمين بالنسبة لخارطة الطريق القديمة، خصنا دابا نكملو على هاذ الشي ونشوفو اللي غادي نديروه.

وشكرا.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

شكرا السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة معنا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم

[5] La **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

الثلاثاء 17 نونبر 2026 حول "تعطل مواقع إلكترونية لإدارات ومؤسسات عمومية وتأثير ذلك على استمرار الخدمة العمومية وجودتها"، تقدم به السيد المستشار المحترم خالد السطي، وقد أحيل على الحكومة داخل الآجال المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل معه.

وعليه، أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم خالد السطي في حدود دقيقتين.

**المستشار السيد خالد السطي:**

شكرا السيد الرئيس.

بداية، لا بد من أتوجه بالشكر للسيدة الوزيرة على قبول التجاوب مع تناول الكلمة، وطبقا للمادة 168 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

بطبيعة الحال الهدف من هاذ الإحاطة السادة الوزراء والسادة المستشارين المحترمين، وهو إحاطة المجلس وكذلك من خلالكم الرأي العام الوطني عن تعطل مواقع إلكترونية لإدارات ومؤسسات عمومية وتأثير ذلك على استمرار الخدمة العمومية وجودتها.

وتأتي هذه الإحاطة في سياق تنامي الهجمات السيبيرانية ضد النظم المعلوماتية عبر العالم، وما يخلف ذلك من خسائر مادية كبيرة وأحيانا خسائر معنوية.

بطبيعة الحال تنذكرو ما حصل أعتقد قبل أشهر بخصوص بعض المواقع والتسرب لمعطيات شخصية لعدد من المواطنين، وهذا فيه تأثير معنوي من طبيعة الحال على المعنيين، واستمرار تعطل عدد من المواقع وهي تابعة لمؤسسات وإدارات عمومية مغربية أو صعوبة الولوج إليها رغم أهميتها.

بطبيعة الحال، على سبيل المثال مثلا حاليا كاين بعض الوزارات وكاين بعض الإدارات اللي عندها علاقة بما هو فيه ربما فيه استثمارات عمومية، ربما فيه صفقات... إلى آخره، قد تتكبد البلاد خسائر بملايير الدراهم، صحيح هاذ الشي كاين عالميا ماشي غير فالمغرب فقط هاذ الوقائع، ولكن احنا بغينا بطبيعة الحال نحتاطو وبغينا كذلك نتجاوزو هاذ الأمر هذا.

وأكيد انعكاس، السيدة الوزيرة، الذي يخلف تعطل هذا الأخير على مشاركة المقاولات خاصة المقاولات المتوسطة والصغيرة في طلبات العروض التي ترتبط بآجال محددة، بل وانعكاس ذلك على صورة بلادنا، خصوصا إيلا كانو مقاولات يعني أجنبية.

بطبيعة الحال كنعتقد على أنكم أنتوما حكومة سياسية خصكم تتواصلو أولا مع الرأي العام وتبلغوهم بهاذ الأعطاب واشنو هي المقترحات والحلول الممكن على أنكم باش تجاوزو هاذ الإشكالات.

ولذلك، نستثمر هاذ الفرصة لدعوة الحكومة إلى تعزيز السيادة الرقمية ومضاعفة الجهود من أجل التصدي لهذه الهجمات السيبيرانية.

والسلام.

والاستعداد بطبيعة الحال للاستفادة من التجارب الدولية.

كاين بعض الدول، منهم دول عربية، اللي كتدير الاحتياطات لهاذ إن وقعت مثل هذه الكوارث.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين أيضا.

تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

**السيدة عائشة كلاع الوزيرة المنتدبة لدى وزير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، المكلفة بإصلاح الإدارة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**الزميلين المحترمين،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

شكرا للسيد المستشار على إثارة هاذ الموضوع الذي يتعلق طبعا بالمشاكل التي تعرفها بعض الأحيان مواقع إلكترونية ومنصات رقمية لبعض المؤسسات العمومية أو الإدارة بشكل عام.

طبعا، بلادنا في إطار التحول الرقمي الذي لا يعني فقط إحداث هاذ المنصات أولا هاذ المواقع الإلكترونية، ولكن كاين تحول رقمي اللي كيفرض كذلك التحديث ديالها والصيانة ديالها باش يمكن لها تقدم الخدمة العمومية.

طبعا، كيوقع تعطل ديال هاذ المواقع أولا المنصات الرقمية أحيانا جزئيا أو بشكل كلي طبعا، ولكن هاذي مسألة اللي عندها أسبابها، إما أسباب تقنية تنظيمية في بعض الأحيان أو في فترات بسبب بعض الأعطاب أو فترات ديال الصيانة أو لا الضغط على بعض المواقع أحيانا كيكون كثير وبالتالي كيأثر عليه، يعني كاين مجموعة ديال الأسباب اللي كتأثر على هاذ المواقع الإلكترونية.

ولكن لا ينكر أحد أن هناك مجهود كبير في رقمنة الإدارة والمؤسسات العمومية والجماعات، إلى غير ذلك هناك مجهود كبير.

طبعا الوزارة لتجاوز هاذ الإشكاليات في إطار الاختصاصات المحددة لها، طبعا هناك دعم ومواكبة الإدارات العمومية في إطار الرقمنة، وفي إطار الحفاظ على هاذ المواقع الإلكترونية باش تبقى تشتغل، وبالتالي تقدم الخدمة العمومية بشراكة مع صندوق تحديث الإدارة اللي كيعاون طبعا، وكيقدم الاستشارة لا التقنية ولا ماديا من أجل تحديث الإدارة كذلك، لاستكمال وتطوير الترسانة القانونية لأنه كنعرفو هاذ الواقع التكنولوجي كيطور بسرعة، وبالتالي خصنا نكونو متابعينو كمؤسسة تشريعية وكحكومة طبعا باش يمكن نواكبو هاذ التغيرات.

أضف إلى ذلك، أن الوزارة كتأكد وكتحسس الإدارات العمومية خاصة باش تدعم البنية التحتية المعلوماتية ديالها والرقمية، عن طريق استعمال البنية التحتية السحابية (le cloud)، لأنه كيقدم خدمة أجود وأكبر يعني خصها

تكون متطورة الخدمات الرقمية، وكذلك التنسيق دائما مع مجموعة من الشركاء للحفاظ خاصة فيما يتعلق بالأخطار ديال الهجمات اللي كتعرفها بعض المواقع وبعض المنصات والبوابات اللي كيتم الهجوم عليها، وذكرتو من بعضها مؤسسات عمومية اللي كتضمن معطيات شخصية إلى غير ذلك وكيمكن تسبب الأخطار الأمن السيبراني، وبالتالي كاين هناك تنسيق، خاصة مع المديرية العامة لأمن ديال نظم المعلومات (DGSSI[6])، إذن كاين هاذ العمل هذا مجهود كبير، ولكن طبعا كتجي من فترة لأخرى هاذ الاشكاليات.

المواطن كذلك خصو يكون عندو وعي بأن هذا حق ديالو، خصو يعرف حتى هو كيفاش يستعمل هاذ المواقع وهاذ المنصات وهاذ البوابات اللي كتفتحها الإدارات.

اللي أكيد، هو أنه اليوم كاين تفاوت بين الإدارات، كاين اللي وصلات واحد المستوى ديال النضج الرقمي على هاذ المستوى، وكاين تفاوت، الوزارة اليوم كتحاول في إطار المشروع ديالها والبرامج ديالها وخطط العمل، أنها تدعم هاذ المواقع الإلكترونية، هاذ البوابات والمنصات الرقمية لتقديم خدمة أجود للمرتفقين وللمقاولات.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

ونشكر السيدة الوزيرة المحترمة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

**رفعت الجلسة.**

[6] La **D**irection **G**énérale de la **S**écurité des **S**ystèmes d'**I**nformation.